المسار

سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

كل النصوص والمقالات الواردة في العدد لاتعبر بالضرورة عن رأي الحزب ماعدا الافتتاحية والبيانات الموقعة من الحزب والبيانات الصادرة عن هيئة التنسيق الوطنية التي حزبنا أحدالأحزاب المنضوية بها

-الافتتاحية-

حول مقولة (ديموقراطية المكونات)

بعد ثلاثة أشهر من سقوط بغداد بيد المحتل الأميركي، قام الحاكم بول بريمر، يوم 12 تموز 2003، بتشكيل «مجلس الحكم». تم إسقاط حرف الواو من صفة أمين عام الحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد البياتي، لكي يدخل ذلك المجلس بصفة "شيعي" وليس"شيوعي".
كان التوزيع في ذلك المجلس من خلال صفات: شيعي ـ سني ـ كردي ـ تركماني ـ مسيحي، وليس من خلال الصفات السياسية لأعضائه الذين أتى معظمهم من أحزاب سياسية. في يوم 13 شباط 2004، تم نشر «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، المتبنى من الإدارة الأميركية، وفي قمة «مجموعة الدول الثمان الاقتصادية الكبرى» يومي 9 ـ 10 حزيران 2004، تم تبني المشروع الذي يحوي عنوانين رئيسيين: اقتصاد السوق والديموقراطية، مع هدف أعلن ـ خارج النص ـ من مسؤولين غربيين أميركيين وأوروبيين، وهو ربط المنطقة الممتدة بين كابول والدار البيضاء(شرق- غرب) وحلب وعدن(شمال- جنوب)، بمنظومة «الناتو» الأمنية ـ السياسية ـ الاقتصادية ـ الثقافية.
لم يكن ما فعله بريمر في بغداد، خارج نص المشروع الأميركي، بل في مضمراته ،وربما ـ وهذا المرجح ـ هو معناه العميق. فما جرى من قبل الأميركي في بغداد ما بعد 9 نيسان 2003، كان مسيرةً نحو تحويل بلاد الرافدين إلى منطقة يتحدد فيها الإنسان العراقي بـ«مكونه» الطائفي (شيعي ـ سني)، أو الإثني (كردي ـ تركماني ـ مع تنازع تجاه الإيزيديين بين كونهم يتحددون بدينهم أم بكونهم أكراداً؟)، أو الديني (مسيحي ـ مسلم)، وليس من خلال انتمائه الأيديولوجي السياسي، مثلما هو موجود في لندن وباريس وبرلين وواشنطن حيث لايعامل المواطن من خلال "مكونه الديني أوالطائفي" بل من خلال كونه "مواطناً في بقعة جغرافية توجد بها دولة ومجتمع"، أو كما في بلد مثل الهند، يعج بالأديان والقوميات والإثنيات، حيث يتحدد الهندي من خلال انتمائه الأيديولوجي السياسي حتى وهو ينتمي إلى أحزاب دينية؛ هندوسية وسيخية (المسلمون: 10%، يصوتون لحزب علماني كحزب المؤتمر أو الحزب الشيوعي ولم يتجهوا إلى أحزاب اسلامية)، أو قومية ـ إثنية كالأحزاب التاميلية في مناطق الجنوب في ولاية (تاميل نادو).
في السياق نفسه، كان هناك تبني لاتجاه (ديموقراطية المكونات) عند من قام بتأييد المشروع الأميركي على صعيد بلدان عربية عدة: تحالف «14 آذار» عام 2005، في لبنان، في سياق منطقي، فيه متابعة لما فعله بريمر في العراق، وهو تعميم لدولة المكونات التي بدأت في لبنان عام 1943، ثم في لبنان «الطائف» عام 1989. ثم رأينا هذا التبني عند «إعلان دمشق» في 16 تشرين الأول 2005، الذي بدأ في نصه التأسيسي، في سياق يخالف مسيرة الحياة السياسية السورية الحديثة منذ عام 1918، بتدشين مفهوم «المكونات» في النظر إلى السوريين، عندما تحدث عن «مكونات الشعب السوري». وكان طبيعياً أن تنخرط في سياق «إعلان دمشق» كل الأحزاب الكردية التي تنظر إلى سوريا من خلال «مكوناتها»، فيما ظل خارج «حزب الاتحاد الديموقراطي» (PYD)، المؤسس عام 2003، خارج "اعلان دمشق" حيث أنه حزب متأثر

بنظرية عبدالله أوجلان حول «الأمة الديمقراطية.../التي/ تمكّن من إنشاء مجموعات وطنية عليا مؤطّرة باتحادات متنوعة من مختلف الأمم التي تقطن نفس الأماكن بل ونفس المدن أيضاً... دون هدم أو تقويض الدول القومية القائمة» (من نص لأوجلان، مكتوب بعد سجنه منذ يوم 15 شباط 1999 - «حل العصرانية الديمقراطية في أزمة الشرق الأوسط» - WWW.DEM-SOCIETY.COM). نظرية أوجلان كانت تركيبية للدول القائمة، مع اتجاه إلى جعلها «ما فوق قومية» وصولاً إلى «توحيد العالم الثقافي للشرق الأوسط تحت ظل مصطلح (اتحاد الأمم الديمقراطية في الشرق الأوسط)»، وأن يكون حل المسألة الكردية عبر «الكونفدرالية الديمقراطية الكردستانية» التي «لا تمس الحدود السياسية القائمة»، فيما نظرية «ديموقراطية المكوِنات» ذات طابع تجزيئي للدول القائمة، مع إنزالها إلى مجموع تجميعي لـ«مكوّناتها»، مع النظر إلى المواطن من خلال «المكوّن» وليس من خلال انتمائه الأيديولوجي .

كان ملفتاً أن يحصل هذا من واشنطن في مرحلة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر2001، عقب ما جرى لبرجي التجارة في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن. يروي بوب وودوورد، في كتابه «حالة الإنكار» (منشورات سيمون وشوستر - 2006 لندن - نسخة كتاب جيب عام 2007 - ص 83-85)، أن الإدارة الأميركية تحت إشراف نائب وزير الدفاع الأميركي، بول فولفوفيتز، جمعت بعد شهرين ونصف الشهر من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، طاقماً مؤلفاً من 12 شخصاً، كان من بينهم المستشرق برنارد لويس، والأكاديمي فؤاد عجمي، وكاتب العمود الأسبوعي في «نيوزويك» من أصل هندي فؤاد زكريا، ومستشار وزير الدفاع ستيف هيربيتز. قدمت تلك المجموعة تقريرها يوم 2 كانون الأول 2001، تحت عنوان «دلتا الإرهاب». استخدم مصطلح «دلتا» بمعنى «فم النهر» الذي يبدأ منه جريان النهر. كانت الخلاصة المركزة للتقرير (أو المذكرة) بأن 11 أيلول ليس حدثاً يمكن فصله عن الوضع في منطقة الشرق الأوسط، التي شُخّصت حالتها في المذكرة بأنها تحوي «malignancy» التي تحمل معنيين: الطبيعة الشريرة والمرض الخبيث. كان للمذكرة «وقع قوي» عند الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، وكان نائبه ديك تشيني «مسروراً بالمذكرة»، كما اعتبرتها مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس «مقنعة جداً».

يبدو أن «ديموقراطية المكوِنات» كانت هي الوصفة التي بُنيت على ذلك التشخيص، وقام «الصيدلي» بريمر بتطبيقها وبيعها في بغداد، التي كانت بوابة من أجل «إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط»، وفق التعبير الذي أطلقه وزير الخارجية الأميركي كولن باول، قبل أربعين يوماً من بدء غزو العراق: «النجاح في العراق قد يعيد ترتيب هذه المنطقة جذرياً بطريقة إيجابية تخدم أكثر المصالح الأميركية» (جريدة «السفير» - 7 شباط 2003).

في عام 2016، ومن خلال مشروع الدستور الذي عمل عليه «معهد كارتر» برضا أميركي - روسي، أطل مشروع «ديموقراطية المكوِنات» برأسه كوصفة ترافق التسوية السورية التي كانت تعد في مؤتمر «جنيف3»(كانون ثاني-نيسان2016)، وهناك إضمارات كانت واضحة في وثيقة المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، المسرّبة في نيسان 2016 تحت عنوان: «مسودة الإطار التنفيذي لبيان جنيف 3»، كانت تدل على أن دي ميستورا - بالنسبة لسوريا - كان يتقمّص ما فعله بريمر في العراق، أو ينوي «تبليع» السوريين ذلك، بغطاء من واشنطن وموسكو. في عام 2013، طرحت قطر مشروع «طائف سوري»، لم تقبله سوى بعض القوى السياسية الكردية

المنخرطة في «الائتلاف»، فيما رفضته السلطة السورية لبشار الأسد و«الائتلاف» و«هيئة التنسيق».

يبدو الآن أن رفض مشروع «الطائف السوري» ما زال مستمراً، في مرحلة مابعد سقوط النظام السوري في يوم8كانون الأول2024، وإن كان هناك بعض "السذج"، مِن العلمانيين والليبراليين وبعض اليساريين ، مَّن يطرحون "ديموقراطية المكونات"، من دون أن يدركوا بأن من سيكون الأكثر ترحيباً بهذا الطرح هو الاسلامي السني الذي سيطالب وقتها بتوزيع المناصب والوظائف وفق نسب الطوائف وسيطالب وقتها بإحصاء سكاني لحساب نسب الطوائف والأديان من أجل رسم خريطة تلك المناصب والوظائف وفقاً لنسب الطوائف ، وسوريا عندئذ ستخسر لأن الحياة السياسية ستكون مثل لبنان يتحدد فيها الانسان بطائفته وليس باتجاهه السياسي وستكون السياسة صراعاً بين زواريب وبقيادة زعماء الزواريب. .

في الخمسينيات تولى فارس الخوري، وهو من الطائفة البروتستانتية، وهي أقلية صغرى ضمن الأقلية المسيحية في سوريا، منصب رئيس الوزراء، يومها لم يحتجّ أحد من السوريين وكانت الانقسامات والاستقطابات تجاه وزارته تتعلق فقط بموضوع الموقف من «حلف بغداد». في عام 1977 ترشحت حفيدته كوليت خوري لعضوية "مجلس الشعب " عن مدينة دمشق، وأخذت ، بسبب تراث جدها السياسي ، أكثر الأصوات من حي الميدان وليس من القصاع أو باب توما.

رغبات مفارقة

- مصطفى سعد -

الاستبداد والقمع لسنوات وعقود من الزمن أدخلت البلاد في غوما (غيبوبة) سياسية، فعلى الرغم من وجود عشرات آلاف معتقلي الرأي من مستقلين وأحزاب خلال حكم حافظ وبشار الأسد، إلا أنه لم تكن هناك حياة سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة.

ولم تُمارس السياسة إلا بشكل سري اقتصر على توزيع مناشير وكتابة صحف سرية أيضا وسرد وتحليل للأخبار الداخلية والخارجية، على الرغم من اهتمام المواطن السوري بالصحف والأخبار المحلية والإقليمية والدولية.

وبسبب غياب الصراع السياسي والحياة السياسية غالبا ما كانت السياسة تقرأ وتحلل عبر الأماني والرغبات، لا اعتماداً على الفهم العميق والموضوعي لإمكانيات الناس وتوازن القوى الإقليمية والدولية وقراءة الوقائع بشكل موضوعي وعلمي.

ليس على صعيد الناس فقط بل حتى على مستوى النخب والأحزاب.

في آذار من عام 1979 على سبيل المثال كانت افتتاحية جريدة الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) تشيد بالثورة الإيرانية وترى أن رياح الحرية قادمة إلينا من الشرق وهذا ما اعترض عليه الراحل الكبير إلياس مرقص الذي كان خارج الحزب تنظيمياً.

في ذات العام الذي احتفل فيه قسم كبير من قوى اليسار وجماهيره بسقوط عميل الامبريالية محمد رضا بهلوي، كانت القوى الإسلامية وأتباعها يعدون الأيام المتبقية لحكم حافظ الأسد ويتحدثون بثقة عن مرحلة قادمة قريباً جدا تكون سوريا تحت حكم عدنان عقلة كرئيس للجمهورية ووزير الدفاع فيها إبراهيم اليوسف.

لم يطل الزمان حتى خاب أمل الطرفين السابقين وحطم الواقع تصوراتهم، ومع اعتقال الأسد لمعارضيه من كل التيارات وقصف حماه في شباط 1982 عم الصمت البلاد حتى عام 2000،الذي شهد انهيار شعار قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد، هذا الشعار كان يعبر عن رغبة قسم من السوريين أيضاً.

راهن القسم الأكبر من المعارضين والمثقفين على العهد الجديد مؤكدين أنه عهد إصلاحي فيه قطيعة مع العهد السابق وليس استمرارا له، الرغبات والتفكير الرغبوي لا يعني عدم وجود حيزا بسيطاً من الموضوعية.

انتشرت المنتديات الحوارية وبدأ نشاط المجتمع المدني في سوريا ليصرح وزير الاعلام السوري عدنان عمران في 29 كانون الثاني 2001: "نشطاء المجتمع المدني هم دعاة استعمار جديد" وبعدها بأيام وفي 18 شباط تحديدا يجري اجتماع بين نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام مع أساتذة جامعة دمشق ليقول: "قد يكون هناك خلل ما في هذه المؤسسة أو تلك، نناقش الخلل لكن لا ننسف ما هو قائم. هذا يجب أن يكون واضحا لأننا لا نسمح بشكل من الأشكال أن تتحول سوريا لا لجزائر ولا ليوغسلافيا ولا غيرها. هذا الأمر يجب أن يكون واضحا ومسؤولية المثقفين أن يساعدوا في تعزيز الوحدة الوطنية وفي تطوير المجتمع الوطني في البلاد".

وتم القضاء في الشهر نفسه على ربيع دمشق وبدأت حملة الاعتقالات التي أكدت أن نظام بشار الأسد استمراراً لنظام أبيه.

بعد غزو العراق واغتيال الرئيس رفيق الحريري مر نظام الأسد بفترة ضعف أوهمت معارضيه بسقوطه وأيضا بدأت التحليلات التي تقول شهر ويسقط النظام ليرد آخر بل أقل من شهر، توالت الشهور والسنوات حتى بدأ الربيع العربي.

وصل لسوريا وقال رأس النظام " رياح التغيير لن تمر بسوريا" وقسم كبير من معارضيه توقع سقوطه خلال الأيام أو الأسابيع الأولى لانتفاضة درعا.

مرت رياح التغيير لكن النظام لم يسقط إلا بعد 14 عام عرف السوريون خلالها كل أشكال الموت.

14 عام والتحليلات الرغبوية على شاشات الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي، مساء 7 كانون أول 2024 يخرج إعلامي ببث مباشر يقول فيه أن الأمور كلها تحت سيطرة الجيش العربي السوري وأن القوى الإرهابية ساعات معدودة ويتم القضاء عليها ودحرها.

سقط النظام وتحررت سوريا من آل الأسد، وصلت هيئة تحرير الشام للحكم في بلد مدمر وممزق غارق في الديون ونسيجه الاجتماعي مهدد بالتفكك مع وجود عناصر أجنبية ترفض الحل السياسي ووجود تنظيم داعش، يضاف إليها فلول النظام السابق.

هذا الإرث الثقيل تم التعامل معه بجدية أقل مما يجب وظهر ذلك بمؤتمر الحوار والإعلان الدستوري، إجراءان شكليان لا يليقان بتضحيات الشعب ولا يبنيان بلد ديمقراطي.

زاد بلل الطين التأخير في ملف العدالة الانتقالية والذي قد يكون السبب في الرد الشرس وقتل الكثير من المدنيين الأبرياء بعد حركة الفلول في الساحل يوم 6 آذار وكذلك تعاطي السلطة مع ملف السويداء.

تستغل السلطة وجمهورها الدعم الأمريكي_ التركي_ السعودي، لتبدأ بمشاريع رغبوية غير واقعية في ظل الظروف الحالية، أقلها الوعود منذ الأسبوع الأول بزيادة رواتب 400 بالمئة والحديث عن استثمارات ومستثمرين حتى أن أحد صحفيي السلطة تحدث عن إحتمالية استضافة كأس العالم عام 2038 وحملات تبرع بملايين الدولارات بينما لا يزال أهل الخيام في خيامهم.

فشل السلطة في بسط الأمن وعدم إشراك القوى السياسية وقوى المجتمع المحلي في السلطة فسح المجال للرغبات الإيديولوجية ما دون الوطنية (مناطقية، طائفية، قومية) بالظهور والتمدد لتتلاعب بعقول الكثيرين وتبيعهم أوهام وخيالات لا أساس لها.

خطاب يخلق سرديات تناسب ميوله، يُزوِر الواقع أو على الأقل لا يحكم بموضوعية وعقلية علمية على المعطيات والمدخلات فيؤدي ذلك لمخرجات تزيد من المخاطر وتزيد من التهديدات لحياة الأبرياء.

لن تقوم دولة في الساحل ولن تكون دولة اسمها باشان ولن يفيد الدعم الغربي في تثبيت السلطة ما لم تعمل لعقد مؤتمر وطني جامع لكل القوى السورية ولتفعيل مسار العدالة الانتقالية لبناء دولة المواطنة والقانون بنظام حكم ديمقراطي.

وخلق حياة سياسية حقيقية منظمة تكون وتؤسس فيها الأحزاب والقوى بشكل علمي وبنى ديمقراطية.

كل ما عدا ذلك سيؤدي لمزيد من البؤس والتخلف والدمار فالمجتمعات والدول لا تبنى بعقلة رغائبية كعقلية من يعتقد أن الذي أعدم في يوم 30 كانون أول 2006على يد القوات الأمريكية هو شبيه صدام حسين وأن القذافي في مكان "ما" ولم يمت وأن اغتيال حسن نصر الله تمثيلية وسيظهر في الوقت المناسب وأن ماهر الأسد سيحكم الساحل وسيكون سهيل الحسن وزير دفاع.

ماهو السلام العادل؟.

(حول مقال الصحافي والكاتب جان - آرنو ديرانس في اللوموند ديبلوماتيك الشهرية \نوفمبر2025)
تقديم وعرض د. منذر ابومروان اسبر
14_ 11_2025

مع نهاية الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة عرفت يوغسلافيا التي كانت مؤلفة من ست جمهوريات اشتراكية وهي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا ومقدونيا والجبل الأسود وسلوفانيا توترات عاصفة فيها أدت إلى تفككها.

ولقد بدأ هذا التفكك مع حرب البوسنة والهرسك عام ١٩٩٢ـ ١٩٩٥، الحرب المتداخلة مع الحروب الأخرى التي نشبت على أثر المتغيرات الدولية الجديدة.

فحرب البوسنة والهرسك أدت إلى مقتل مايقارب ١٠٠٠٠٠ شخصا ونزوح الملايين من ديارهم وانتهت باتفاقيات دايتون حول السلام عام ١٩٩٥ بينما أدت التوترات بين الصرب والألبان والكوسوفو الى حرب طوال عامي ١٩٩٨ـ ١٩٩٩ وتدخل الناتو بقصف صربيا عام١٩٩٩.

وإذا كانت الصرب قدعرفت خسائر مادية وبشرية فادحة فقد عانى الكوسوفيون والبوشناق صنوف التهجير والإبادة الجماعية.

ولقد تخللت هذه الحروب مختلف المفاوضات السرية وسواها التي لم تجد حلاً دون تقسيم يوغسلافيا وكان الخاسر الأكبر فيها الشعوب البلقانية.

هل تم السلام العادل في البلقان ، وهل بالإمكان إقامة السلام العادل ؟

هذا ما يطرحه الصحافي والكاتب جان -آرنو ديرانس في اللوموند ديبلوماتيك الشهرية- نوفمبر 2025 قائلا:

"المفاوضات والمساومات شاركت دائما في فن الحرب ، الا إن النزاعات لاتنتهي باتفاقيات سلم حقيقية " . هذا ما يطرح مسألة راهنة اليوم وغدا ،ألا وهي كيف نصنع السلام ، لماذا ؟

لأن المفاوضات التي تمت تتعلق باتفاق تقني حسب الكاتب لايقاف إطلاق النار والذي يعطي عليه مثال الحرب في الكوسوفو ، مؤكداً أن عملية التفاوض تمت في ثكنة عسكرية في مقدونيا باسم حلف الأطلسي ممثلاً بالجنرال البريطاني ميخائيل جاكسون وبين الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية ممثلة بالجنرال ستيفوزار مارجنوفيتش، تفاوض لانهاءالقصف الجوي الأطلسي على الصرب وانسحاب القوات اليوغسلافية من الكوسوفو وتحديد منطقة أمن عازلة بخمسة كيلومترات بسكوت المفاوضين عن الوضعية القانونية للكوسوفو نفسها.

والحقيقة ان وقف إطلاق النار كان مساومة تنزع عن الكوسوفو الإدارة اليوغسلافية بابقائها تحت السيادة الصربية بحيث أن التعارض بين الإدارة والسيادة استمر يرهن مصير هذه البلاد الصغيرة بالأخطار عليها ، وكان أن أعلنت الاستقلال عن يوغسلافيا عام ٢٠٠٨، الأمر الذي رفضته بلغراد.

والواقع أنه تم لقاء مغلق بين وفد حربي صربي مع وفد آخر كوسوفي في قصر رامبوييه الفرنسي ، إلا أن الأمر لم يكن يتعلق بتفاوض حقيقيي وانما بقبول الوفدين إطار تسوية غربية ، رفضه الصربيون بحجة القصف الجوي الأطلسي عليهم.

الإشكالية في هذا كله، كما يشير الكاتب ، تكمن في أن الدول القوية تعيش الوهم بإمكانية التفاهم فيما بينها بعيدة عن أنظار الشعوب وعن عدسات الإعلام وعن رقابة البرلمانات المنتخبة لإيجاد حل لخلاف معقد أصابه الاستعصاء. لذا استمرت اللقاءات السرية طوال عشر سنوات من التوترات والحروب البلقانية لتجعل من التقسيم الإتني والديني محطتها.

فالخطة الأولى للسلام قبل أن تغرق البوسنة والهرسك في الحرب قدمها الدبلوماسي البريطاني بيتر كارانتجون بما ينص على تقسيم البلاد إلى مناطق كرواتية وصربية ومسلمة .

وفي جانفييه 1993قدم الدبلوماسي البريطاني دافيد اوين والدبلوماسي الامريكي سيروس فانس خطة بتفويض من الأمم المتحدة ،يقسم البوسنة والهرسك الى 10كانتونات شبه مستقلة وذلك على الركيزة الاثنية.

وفي 30 تموزطرحت 3 جمهوريات مستقلة عن بعضها بعضاً بينما دخل الأمريكيون والروس عام 1994 في المفاوضات المباشرة لتقديم تسوية لحكومة زغرب ، ماهي ؟

إنها اقناع الميليشيات الكرواتية في البوسنة والهرسك باتفاق مع سارايفو مقابل مساعدة الأمريكيين لزغرب في استعادة المناطق الكرواتية التي يتواجد فيها صربيون انفصاليون . وبهذا فإن التسوية الأمريكية التي أبرمت في 8 آذار من نفس العام قد أوجدت فيدرالية بوسنية - كرواتية .

لكن مجموعة الاتصال التي ضمت كلا من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا قد قدمت استكمالا للخطة الأمريكية ، اقتراح تقسيم تنتصب أرجله على 49% من الاراضي للجمهورية الصربية (في البوسنة) و51%للفدرالية الكرواتية -البوسنية ، وكان أن تم اعتماد ذلك في المفاوضات التي تمت في نوفمبر 1995على قاعدة دايتون العسكرية.

بيد أن هذا "الاتفاق يطرح اليوم كنموذج سئ للسلام ، لأنه قدّم تنازلات كبيرة للطرف الصربي في حين أن القوات الكرواتية - البوسنية التي سلّحها الغرب ،كان بمقدورها "تحرير البوسنة والهرسك "، الأمر الذي يقود إلى العودة إلى مسار الأحداث.

ففي 11تموز1995قامت وحدات عسكرية بقيادة الجنرال باتكو مالوفيتش بالاستيلاء على القطاع البوسني لسريبرينيكا وقتل اكثر من 8000شخصا لأن سريبرنيكا كانت تشكّل عقبة في وجه إقامة تقسيم لوحدات جغرافية متجانسة إثنياً ولم يعرف حتى اليوم محتوى المفاوضات السرية التي سبقت هذا الاستيلاء.

وفي 4آب 1995قام الجيش الكرواتي بضوء اخضر أمريكي بعملية عسكرية " العاصفة "، سمحت له أن يستعيد أراضي كراجيانا التي كانت محتلة منذ أربع سنوات من قبل الانفصاليين الصرب ، عملية ترافقت بقتل الآلاف من الابرياء وهجرة مايقارب 200000مدنيا ، واستمرت العملية العسكرية لتقوم القوى الكرواتية -البوسنية ، بالاستيلاء على كامل هرسك والبوسنة.

واليوم فإن مثال دايتون عن السلام يستخدم للقول أن أي سلام لايمكن أن يكون مستمرا في أوكرانيا دون هزيمة كلية وشاملة لروسيا.

بيد أن المقارنة بين صربيا ودولة نووية مثل روسيا هي "مخاطرة " لأنها لا تعتمد في العلاقات الدولية إلا على سحق طرف للطرف الآخر أوتغيير النظام.

غير أن حل السلام يجب أن يتضمن التوقف الفعلي عن إطلاق النار لفتح الطريق نحو المفاوضات ونحو دينامية المصالحة ، وليس لنفق الانتقام والثأر.

فحتى الأنظمة التي ندرت ديمقراطيتها يمكن لها حسب الكاتب أن تستفيد من ميزات هذا الحل في حين أن تغيير النظام يمكن أن يتم مع مسار دينامية السلام نفسه عوضاً أن يكون شرطاً مسبقاً لهذا ا المسار.

ثمة أن العلة الكبرى لاتفاقيات دايتون - باريس لا تكمن في اعطائها حصة جغرافية أكبر للصرب، وإنما لأنها اتخذت من المسؤولين عن الحرب صنّاعا للسلام ، المسؤولين الذين كانت التوترات الدامية في خدمتهم مع الأحزاب الاثنية - القومية التي تدّعي أنها ممثّلة لجماعاتها الإثنية بما أكد سلطتهم في ملحق تلك الاتفاقيات، كدستور انتقالي مؤقت حال دون أية امكانية تعديله وكشف عن استحالة تغييره بعد ثلاثين عاما.

باختصار لقد تم نقاش سلام دايتون سرياً وفي قاعدة عسكرية بعيدة عن الأضواء وتم فرضه على مواطني البوسنة والهرسك ليشكل جدارا ضد السيادة الديمقراطية .

ولامندوحة عن القول إن اتفاقاً إضافياً قد تم انجازه على هامش مفاوضات دايتون في قرية ايرودت الكرواتية حول مسألة سلوفانيا الشرقية - الجزء الآخر من كرواتيا - التي يحتلها الانفصاليون الصرب وسمح أخيرا بالابقاء على جماعة قوية صربية فيها.

وهنا وبالرغم من زلزال النزاع يشير الكاتب أن اقليم فوكوفار قد فرض نفسه في بداية أعوام الألفين وذلك كنموذج ناجح نسبيا للتعددية الاثنية التي أرادها المجتمع الدولي.

ماهو الوضع البلقاني اليوم؟

يؤكد الكاتب أن إعادة التقسيم الحدودي تعود إلى البروز . فاحتمال إعادة التقسيم مع فترة ترامب الرئاسية الأولى حول الكوسوفو تهب رياحها اليوم مع فترته الرئاسية الثانية سيما وأن الرئيس القومي الصربي ميلوراد روديديك يأمل بدعمه لترامب ان يعمل هذا الأخير بإعادة التقسيم "لإقامة حدود صحيحة " ترتكز على الوحدة الإثنية وضمان هذه الوحدة نفسها للسلام والاستقرار.

لايوافق المؤرخون والجغرافيون على ذلك لأنهم يعرفون أن "الحدود الصحيحة" لاتوجد لماذا ؟ لان الحدود مسألة موازين قوى ، في الوقت الذي لايوجد فيه من مثال يؤكد أن المكونات الإثنية المتعددة لبلد كسويسرا أقل ديمقراطية وازدهارا من دول أخر أحادية الإثنية في بعض البلدان الإفريقية التي رسمت حدودها الخرائط الاستعمارية.

هل الأمر يتعلق أنه لاوجود لسلام أو أمن إلابحدود سكان متجانسين إثنياً أو دينياً؟ كلا فهذا وهم بل إنه فخ ينصب لهذه الدولة أو تلك لأن الأمر يتعلق لابتعددية الإثنيات أو الأديان وإنما بشرعية الدولة التي يقرها المواطنون جميعا بمايجعلها قابلة لحياة السلم والسلام فيها.

في الرسالة التي وجهها مارتن لوثر كينج من سجن بيرمانغام عام 1963 يقول بالتمييز بين "السلام الفعلي" و"السلام السلبي"، فالسلام الفعلي هو سلام غياب النزاعات أما السلام السلبي فهو الذي ينتج عن المفاوضات السرية " التي يتم فيها تقسيم الشعوب ، الأمر الذي يجب فضحه من قبل الاعلاميين والمنظمات المستقلة غير الحكومية والديمقراطيين.

واذا كانت مقولة ايف لاكوست أن الجغرافيا تستخدم لإقامة الحروب أولاً ، فلا بد من القول أن رسم الخرائط السياسية لهذه الجغرافيا إنما يستخدم غالبا لتبرير السلام السئ المنكود بحيث أن البوسنة والهرسك والكوسوفو تشكل مخزن تفجر للبلقان آجلاً أن عاجلاً.

أخيراً من هو الرابح في الحروب البلقانية ؟ أنها أمريكا بالدرجة الأولى والتي عززت نفوذها في البلقان ، النفوذ الذي نجده أيضا في الشرق الأوسط والذي يرسي الهيمنة عليه ، والتدليل على أن أية هيمنة كانت مترافقة مع الحروب ضد الشعوب ولتقسيمها.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم2799، 6\11\2025

إن مجلس الأمن.

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالجمهورية العربية السورية وإلى تلك المتعلقة بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، بما في ذلك القرارات 1267 2396 (1999) و (1989 (2011) و (2178 (2014) و (2253 (2015) و 2368 (2017) و 2017) و 2462 (2019) و 2664 (2022) و 2734 (2024) و (2761 (2024)، وكذلك إلى المبادئ والأهداف الرئيسية الواردة في قراره 2254 (2015)،

واذ يؤكد من جديد التزامه القوي بالاحترام الكامل السيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وكذلك دعمه المستمر الشعب الجمهورية العربية السورية،

وإذ يشير إلى عزمه على تعزيز إعادة الإعمار والاستقرار والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية على المدى الطويل، مع التشديد على أن هذه الجهود ينبغي أن تكون متسقة مع سلامة وفعالية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة،

وإذ يرحب بالتزامات الجمهورية العربية السورية بضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وأمن وسريع ودون عوائق بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني ومكافحة الإرهاب بما يشمل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من جماعات وأفراد ومؤسسات وكيانات وإذ يشير كذالك إلى توقع أن تتخذ الجمهورية العربية السورية تدابير حازمة للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب وحماية حقوق الإنسان الجميع السوريين وسلامتهم وأمنهم بغض النظر عن العرق أو الدين ومكافحة المخدرات والنهوض بالعدالة الانتقالية، وكفالة عدم الانتشار والقضاء على أي بقايا أسلحة كيميائية وضمان الأمن والاستقرار الإقليميين؛ فضلا عن إقامة عملية سياسية شاملة يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، وإذ يعرب عن التوقع بأن تفي الجمهورية العربية السورية بهذه الالتزامات وسائر الالتزامات المتعهد بها الشعب السوري بأسره.

وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك سوريا، بمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمقاتلون الإرهابيون الأجانب وغير ذلك من الجماعات الإرهابية، على نحو ما حدده مجلس الأمن، بمن فيهم الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المدرجة أسماؤهم في نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

-1يقرر شطب اسمي أحمد الشرع، المدرج على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة باسم أحمد حسين الشرع (317 QDi).وانس حسن خطاب (QDi336) من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة:

-2يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

.

- نص القرار2803الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 17\11\2025بشأن غزة-

مجلس الأمن الدولي إذ يرحب بالخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة المؤرخة 29 سبتمبر 2025 (الخطة الشاملة) (المرفق 1 بهذا القرار)، ويثني على الدول التي وقّعت عليها أو قبلتها أو أيّدتها، وإذ يرحّب كذلك بإعلان ترمب التاريخي من أجل السلام والازدهار الدائمين المؤرخ 13 أكتوبر 2025 وبالدور البنّاء الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأميركية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا في تيسير وقف إطلاق النار في قطاع غزة؛

وإذ يقرر أن الحالة في قطاع غزة تهدد السلم في المنطقة وأمن الدول المجاورة، ومشيراً إلى قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية؛

يؤيّد الخطة الشاملة، ويسلّم بأن الأطراف قد قبلت بها، ويدعو جميع الأطراف إلى تنفيذها بالكامل، بما في ذلك المحافظة على وقف إطلاق النار، بحسن نية ودون إبطاء؛

يرحّب بإنشاء مجلس السلام (BoP) بصفته إدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية تضطلع بوضع الإطار وتنسيق التمويل لإعادة تطوير غزة وفقاً للخطة الشاملة وبما يتفق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، وذلك إلى أن تُتمّ السلطة الفلسطينية برنامج إصلاحها على نحو مُرضٍ كما ورد في مقترحات مختلفة، بما فيها خطة السلام للرئيس ترمب لعام 2020 والمقترح السعوديالفرنسي، وبما يمكّنها من استعادة السيطرة على غزة بشكل آمن وفعّال.

وبعد تنفيذ برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية على نحوٍ أمين وتقدّم أعمال إعادة تطوير غزة، قد تتوافر الشروط أخيراً لبلورة مسار موثوق نحو تقرير المصير وقيام دولة فلسطينية.

كما ستُنشئ الولايات المتحدة حواراً بين إسرائيل والفلسطينيين للاتفاق على أفق سياسي للتعايش السلمي والمزدهر.

يُبرز أهمية الاستئناف الكامل للمساعدات الإنسانية بالتعاون مع مجلس السلام إلى داخل قطاع غزة بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة ومن خلال المنظمات المتعاونة، بما في ذلك الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مع ضمان استخدام تلك المساعدات لأغراض سلمية بحتة ومنع تحويلها من قِبل الجماعات المسلحة؛

يأذن للدول الأعضاء المشاركة في مجلس السلام ولمجلس السلام بما يلي:

(أ)- الدخول في الترتيبات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الشاملة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالامتيازات والحصانات لأفراد القوة المنشأة في الفقرة 7 أدناه؛(ب) -إنشاء كيانات تشغيلية تتمتع، عند الاقتضاء، بشخصية قانونية دولية وسلطات تصرّفية لتنفيذ وظائفها، بما في ذلك:

(1) - تنفيذ إدارة حكم انتقالية، بما يشمل الإشراف والدعم لـ لجنة فلسطينية تكنوقراطية غير سياسية من الكفاءات من سكان القطاع، كما تدعمها جامعة الدول العربية، تتولى مسؤولية التسيير اليومي للخدمة المدنية والإدارة في غزة؛

(2) -إعادة إعمار غزة وبرامج التعافي الاقتصادي؛

(3)- تنسيق وتقديم الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية في غزة ودعمها؛

(4)- اتخاذ التدابير لتيسير حركة الأشخاص دخولاً وخروجاً من غزة بما يتفق مع الخطة الشاملة؛

(5)- أي مهام إضافية قد تكون لازمة لدعم الخطة الشاملة وتنفيذها؛

(6)- يفهم أن الكيانات التشغيلية المشار إليها في الفقرة 4 أعلاه ستعمل تحت السلطة الانتقالية وإشراف مجلس السلام، وأن تمويلها سيكون عبر مساهمات طوعية من الجهات المانحة ومن آليات تمويل مجلس السلام ومن الحكومات؛

(7)- يدعو البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية إلى تيسير وتوفير الموارد المالية لدعم إعادة إعمار غزة وتنميتها، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق ائتماني مخصّص لهذا الغرض وتكون حوكمته بيد المانحين؛

(8)- يأذن للدول الأعضاء العاملة مع مجلس السلام وللمجلس ذاته بإنشاء قوة استقرار دولية مؤقتة (ISF) في غزة تُنشر تحت قيادة موحّدة مقبولة لدى مجلس السلام، وتُسهم فيها قوات من الدول المشاركة، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة للاضطلاع بولايتها بما يتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

(9)- وتعمل القوة مع إسرائيل ومصر، دون مساس باتفاقاتهما القائمة، ومع قوة شرطة فلسطينية جديدة مُدرَّبة ومُدقَّق في أفرادها، للمساعدة في تأمين المناطق الحدودية؛ واستقرار البيئة الأمنية في غزة عبر ضمان نزع السلاح في القطاع، بما يشمل تدمير البُنى التحتية العسكرية والإرهابية والهجومية ومنع إعادة بنائها، وكذلك الإخراج الدائم للأسلحة من الخدمة من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول؛ وحماية المدنيين، بما في ذلك عمليات العمل الإنساني؛ وتدريب قوات الشرطة الفلسطينية المُدقَّقة وتقديم الدعم لها؛ والتنسيق مع الدول المعنية لتأمين ممرات إنسانية؛ والاضطلاع بما يلزم من مهام إضافية دعماً للخطة الشاملة.

(10)- ومع إحكام القوة سيطرتها وإرسائها الاستقرار، تنسحب قوات الجيش الإسرائيلي (IDF) من قطاع غزة وفق معايير ومحطات زمنية مرتبطة بعملية نزع السلاح، يتم الاتفاق عليها بين الـ IDFوقوة الاستقرار والضامنين والولايات المتحدة، باستثناء وجود محيط أمني سيظل قائماً إلى حين تأمين غزة على نحوٍ كافٍ من أي تهديد إرهابي متجدد. وتقوم القوة بما يلي:(أ) مساعدة مجلس السلام في رصد تنفيذ وقف إطلاق النار في غزة، والدخول في الترتيبات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الشاملة؛

(ب) العمل تحت التوجيه الاستراتيجي لمجلس السلام، وأن يُموَّل عملها من المساهمات الطوعية للمانحين وآليات تمويل مجلس السلام والحكومات؛

(1)- يقرر أن مجلس السلام والحضوران المدني والأمني الدوليان المأذون بهما بموجب هذا القرار سيظلان مفوّضين حتى 31 ديسمبر 2027، رهناً بأي إجراء لاحق من قِبل المجلس، وأن أي تجديد لتفويض قوة الاستقرار سيتم بالتعاون والتنسيق الكاملين مع مصر وإسرائيل والدول الأعضاء الأخرى التي تواصل العمل مع القوة؛

(2)- يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى العمل مع مجلس السلام لتحديد سبل الإسهام بموظفين ومعدات وموارد مالية لكياناته التشغيلية ولـ قوة الاستقرار، وتقديم المساعدة الفنية لها، ومنح اعتراف كامل بأعمالها ووثائقها؛

(3)- طلب إلى مجلس السلام أن يقدّم تقريراً خطياً إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر بشأن التقدم المحرز إزاء ما تقدم؛

(4)- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

(إعلان جبل العرب)

انطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية والتاريخية، وإدراكاً للواقع الأليم الذي تمر به سورية، الذي هو واحدٌ من نتائج التركة الثقيلة التي سببها النظام البائد، وصراع القوى الإقليمية والدولية وتوظيفاتها الداخلية، لتعزيز مصالحها التي تعمل على ضرب مشروع دولة القانون والمؤسسات التي يطمح لها الشعب السوري، وذلك من خلال إثارة الفتن والأحقاد الطائفية بين أبناء الشعب الواحد، في سعيٍ حثيثٍ لزعزعة الاستقرار، وضرب السلم الأهلي وخلق انفلات أمني وفوضى في البلاد. تجلى هذا الواقع في أحداث الساحل ، وفي أحداث محافظة السويداء الموجعه، وتتحمل سلطة دمشق بالدرجة الأولى مسؤولية ما جرى، من الجرائم وانتهاكات بحق المدنيين العزل في السويداء، عبر أدواتها الأمنية والعسكرية، مدعومة بحملات عشائرية طارئة. دون أن يعفينا ذلك من تحميل المسؤولية لكل من صادر قرار أهالي السويداء.

إن كل هذه الأحداث المُؤسفة ، والانتهاكات المُروّعة بحق المدنيين لم ولن تنجح في تمزيق النسيج الاجتماعي أو التقسيم ، ولم تكن إلا تنفيذاً لأجنداتٍ خارجيةٍ، ورفضاً للحلول السلمية، وتقويضاً لأسس العيش المُشترك والوحدة الوطنية التي طالما تَميَّز بها شعبنا السوري عبر عقودٍ من السنين ..

لقد أعادت ساحات الكرامة في جبل العرب بإعتصامها السلمي المفتوح الذي دام سنة ونصف حتى سقوط النظام المُجرم في ٨ كانون الاول ٢٤ ، والذي دام بشكلٍ يومي دون إنقطاع ،حيث أعاد ذلك الاعتصام لروح الثورة السلمية ألَقَهَا، وأوصل صوت الحق والحرية إلى كل انحاء العالم. حيث أصبحت مقصداً لكثيرٍ من آحرار سوريا ، لذا نرى واجباً علينا الاستمرار في إعلاء هذا الصوت المُوَحِّد من خلال "إعلان جبل العرب" هذا، الذي نُطلقهُ اليوم نحن مجموعة من مثقفين وناشطين من تيارات سياسية ومدنية واجتماعية في المُحافظة، للمساهمة في عملية إنقاذ وطني تشاركي عام، تهدف إلى معالجة الجروح العميقة بناءً على مبادئ دولة المواطنة والقانون، والعدالة الانتقالية التي ينتظرها السوريون، مع احترام الاختلاف بالرأي ...

لذلك نعلن ما يلي:

أولاً: إدانة كل أشكال العنف والتطرُّف من كل الجهات التي ارتَكَبَت جرائم وانتهاكات طالت المدنيين الأبرياء في كل أنحاء سوريا، أكانت من أجهزة السلطة أو الفصائل المُنفلتة.. ونطالب بوضع قوانين تُجرِّم هذا التجييش والخطاب الطائفي المقيت ..

ثانياً: رفْضَنَا القاطع لكل التدخلات الخارجية، ورفع الأعلام الأجنبية ، وخاصةً الإسرائيلية التي تدّعي حماية الجنوب وهي العدو التاريخي لشعبنا السوري ، ولا ننسى إجرامها في حرب الإبادة بحق أهلنا في غزة ، دون إغفال أدوار القوى الدولية الأخرى وتدخلاتها التي تسعى لفرض مصالحها ، ونؤكد على رفع العَلَم السوري وحده في كل انحاء البلاد، رمزاً للوحدة الوطنية.

ثالثاً: المطالبة العاجلة بمعالجة الآثار العميقة للجروح التي خلفتها أحداث السويداء المُؤسفة ، وذلك عبر:

.-1-الإعتراف بالجرائم الطائفية ضد الإنسانية التي حدثت في محافظة السويداء ، ومُحاسبة مُرتكبيها من كل الأطراف ..

2- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المخطوفين والمخطوفات.

3- حماية طريق دمشق - السويداء مَفتوحاً بشكلٍ آمنٍ ومستقر، دون عوائق أو ابتزاز .

4- البدء الفوري بإعادة إعمار جميع المنازل المدمرة وترميم البنى التحتية من كهرباء وماء ومدارس.

-5- تأمين عودة جميع النازحين إلى منازلهم في محافظة السويداء بأمان.

-6. المُطالبة بإعطاء الحرية للجنة التحقيق الدولية وعدم عرقلة مَهَمَّتَها في توثيق حجم الانتهاكات غير الإنسانية بحق المدنيين السلميين ،وتقدير الخسائر المادية والمعنوية ،والتأكيد على جبر الضرر بالتعويضات العادلة ..

-7.تأكيدنا على حل مُشكلة الطلاب ولا سيّما الجامعيين من أبناء المحافظة وحقهم بالوصول إلى جامعاتهم ومدارسهم كسوريين في إستكمال دراستهم بأمنٍ وسلام ،ونضع هذه المسؤولية برسم السلطة بكل مفاصلها الإدارية والأمنية ..

- 8- وتأكيداً على ما سبق، نرى بخارطة الطريق التي تقدمت بها المجموعة الدولية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، إضافة للمجموعة العربية ممثلة بالأردن، ومُمثل عن حكومة دمشق ،والتي وُقِعَت في دمشق في16/ آيلول / 25 / مدخلاً لحل ازمة السويداء مع المركز ، ونتفق مع غالبية بنودها التي يُمكن البناء عليها لحل كل الأزمات في كل المناطق السورية ...

رابعاً : رَفضَنا لثنائية الانفصال أو الخضوع لنظام مركزي ذي لون واحد، والعمل على إيجاد خيار ثالث يحقق طموحات السوريين في الحرية والكرامة، وليكن نظام لامركزية إدارية موسَّعة أو أي شكل يتفق عليه السوريون ..

خامساً : رَفْضَنَا لكافة النشاطات والبيانات المتماهية مع مخططات الاحتلال أو الداعية للانفصال، والتي تُنكِر الهوية الوطنية وتُجرِّم المختلفين. وتُعتَبر الجهات التي تُطْلِقهَا لا تُمثِّل إلا أصحابها..

سادساً : نرى بأن مُعالجة الأوضاع في كل مناطق سورية ، يُمكن أن تُساهم في خلق فُرص لإطلاق سيرورة سياسية وطنية بديلة، قائمة على إعادة البناء من خلال توافقات سياسية موضوعية كإتفاقية 10 آذار 25/ مع قسد ، وخارطة الطريق التي تقدمت بها المجموعة الدولية والعربية في 16/ أيلول /25 - للحل مع السويداء ، وبالتالي التركيز على السيادة الوطنية بكل الطرق المشروعة ..

خاتمة:

إننا في "إعلان جبل العرب" هذا:

ندعو أهلنا في السويداء وكل السوريين شركاءنا في الوطن، من مثقفين وأحزاب وتيارات وطنية ومجتمع مدني، إلى التفاعل الإيجابي مع هذا الإعلان للمساهمة في معالجة الأزمة العميقة التي تُهدد أمن البلاد بالشرذمة والتقسيم والضياع ، كما ندعو إلى تشكيل رأي عام فاعل يعيد بناء الهوية السورية الجامعة، وينقل البلاد من حالة الفوضى والعصبيات إلى حالة المواطنة ، ومن الحالة الراهنة إلى الدولة الوطنية التعددية التي تحتضن كل ألوان التنوع السوري التاريخي ...

دمشق عاصمتنا.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والشفاء العاجل للجرحى.

وعاشت سوريا حرةً موحَّدة، أرضاً وشعباً.

السويداء جبل العرب ..

(١٢ / 11\2025)

الصراع الجديد على سوريا: تجد البلاد نفسها بين رحم الدعم التركي الخليجي ورغبة إسرائيل في التقسيم.

محمد فواز

- ترجمة يوسف سامي مصري

https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/11/the-new-struggle-for-syria?lang=en

7 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

أعاد سقوط بشار الأسد تشكيل الدور الإقليمي لسوريا، مُعلناً نهاية حقبة اتسمت بالهيمنة الإيرانية وبداية صراع جديد لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للبلاد. وتبرز علاقات إقليمية جديدة، يرسمها التعاون التركي والخليجي، دعماً للرئيس أحمد الشرع. ويحدث هذا تحت إشراف أمريكي، حتى في ظل معارضة إسرائيل للنظام السوري الجديد. ويكمن في قلب الواقع المتغير سؤال محوري: أين تلتقي أهداف إسرائيل وداعمي نظام الشرع، وأين تتباعد؟

تشترك القيادة السياسية السورية، وتركيا، والمملكة العربية السعودية في مصلحة مشتركة تتمثل في كبح نفوذ إيران في سوريا، وتحديداً في تفكيك شبكة تحالف طهران الإقليمية التي تعتمد على ربط وكلائها من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط. ويؤكد الشرع باستمرار، مُدركاً أن هذه القضية أساسية للحفاظ على استقرار نظامه في خضمّ التنافسات الدولية. ويمثل هذا الهدف نقطة التقاء رئيسية بين حلفاء دمشق وإسرائيل.

بالنسبة لتركيا والمملكة العربية السعودية، تتمثل الأولوية في ترسيخ دولة سورية موحَّدة وصديقة تحت قيادة متعاونة. في المقابل، تنظر إسرائيل بعين الريبة إلى أيّ جار موحَّد وحازم، لا سيّما إذا كانت تقوده شخصيات إسلامية تدعمها أنقرة. وقد عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن هذا التشكك بقوله: "لست ساذجاً؛ أعرف مع من أتعامل"، في إشارة إلى سوريا. وقد تُرجم هذا إلى دعم إسرائيل للاتجاهات الانفصالية أو الطائفية الإثنية في البلاد، وفرض منطقة عازلة في جنوب سوريا، وإحياء أفكار قد تؤدّي إلى تفتيت إقليمي. ليس من المستغرَب أن يتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل بمحاولة تقويض عملية الاستقرار في سوريا. بعد الإطاحة بنظام الأسد، تحرّكت إسرائيل بسرعة لتحييد أي محاولات لإعادة بناء القدرات العسكرية السورية. وشنّت ضربات دقيقة على منشآت إنتاج الصواريخ ومستودعات الأسلحة - وأبرزها في مصياف - وكذلك على مواقع حول دمشق وقواعد جوية رئيسية مثل T-4 وتدمر. وقد أوصلت هذه الهجمات رسالة واضحة: يجب أن تبقى الأسلحة الاستراتيجية بعيدة عن متناول القوات المسلحة السورية الجديدة. وفي الوقت نفسه، وسّعت إسرائيل وجودها العسكري من خلال إنشاء منطقة عازلة في جنوب غرب سوريا، المتاخمة لمرتفعات الجولان المحتلة، حتى مع استيلائها على مواقع جديدة على جبل الشيخ. وقد وضع هذا القوات الإسرائيلية على مقربة من دمشق ووادي البقاع اللبناني، وهو مركز استراتيجي لحزب الله، مع فرض خطوط حمراء على الطموحات العسكرية التركية في سوريا.

كثّفت تركيا تعاونها مع القوات المسلحة السورية، منخرطةً في مبادرات تدريبية وبرامج دعم لوجستي ومناورات مشتركة لإعادة بناء مؤسسة عسكرية متماسكة. وفي السياق نفسه، أيّدت المملكة العربية السعودية إعادة انتشار القوات السورية في جميع أنحاء سوريا، رغم الاعتراضات الإسرائيلية، معتبرةً ذلك حجر الزاوية لاستعادة الاستقرار والأمن. في ظل هذه الخلفية، سعت القيادة السورية إلى الاستفادة من الدعم التركي والخليجي لدفع عملية مدروسة لإعادة تأهيل الجيش السوري. ومع ذلك، تُدرك أيضاً أن إسرائيل لن تتسامح مع أي عودة لمجموعة من القدرات العسكرية السورية، مثل قوات الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وأنظمة الدفاع الجوي المتقدّمة، وتحديث سلاح الجو السوري، أو إعادة بناء أصول عسكرية متطورة أخرى.

ويتصدر جدول أعمال القيادة السورية استعادة الشرعية السياسية والاقتصادية، تحت مظلة تركية سعودية. وفي فترة زمنية قصيرة للغاية، ظهر الشرع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مدعوماً بسلسلة من الخطوات الدبلوماسية على الساحة الدولية. على الصعيد الاقتصادي، بدأ تخفيف العقوبات يتبلور. خفّف الاتحاد الأوروبي معظم القيود المفروضة على سوريا، والولايات المتحدة بصدد مراجعة إطار عقوباتها، مما يشير إلى تحوُّل تدريجي نحو التطبيع، على الرغم من استمرار وجود عقبات تشريعية رئيسية. تتحرّك تركيا والمملكة العربية السعودية جنباً إلى جنب لدعم الشرع: تركّز أنقرة على إعادة بناء البنية التحتية وممرّات النقل التي تربط تركيا

بالخليج، بينما تنتهج الرياض استراتيجية "إعادة الإعمار من خلال الاستثمار" التي تربط التمويل بالاستقرار السياسي.

وقد تعزّز هذا الزخم المتزايد بإشارات أمريكية إيجابية، لا سيّما من السفير الأمريكي لدى تركيا والمبعوث الخاص إلى سوريا، توم برّاك. ويشير ذلك إلى مسار إعادة اندماج متسارع في الاقتصاد العالمي. في 20 أيلول/سبتمبر، أعرب برّاك عن تفاؤله بأن الكونغرس سيلغي قريباً قانون قيصر، واصفاً إيّاه بأنه أمر حيوي "لإعطاء الاقتصاد السوري فرصة لاستعادة نشاطه". ومع ذلك، تواصِل إسرائيل الضغط على واشنطن لإبقاء العقوبات سارية، معتبرةً إيّاها أداةً حاسمةً للحفاظ على نفوذها الاستراتيجي على دمشق. كما انعكس سعي القيادة السورية للحصول على اعتراف دولي في نهجها لإدارة الشؤون الداخلية لسوريا، لا سيّما في الشرق، وعلى طول الساحل، وفي الجنوب. تُعطي استراتيجيتها الأولوية لخفض التصعيد والاحتواء على فتح جبهات عسكرية جديدة. وفي هذا الإطار، تسعى الحكومة السورية إلى حل التوترات مع قوات سوريا الديمقراطية (SDF) ذات الأغلبية الكردية، دون الدخول في مواجهة مباشرة. وقد التقى الشرع مراراً وتكراراً مع مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، مما أسفر عن اتفاقيات لم تُنفذ بعد، بسبب اختلاف الأجندات، حتى مع تكثيف تركيا لضغطها العسكري على قوات سوريا الديمقراطية لدفعها نحو تسوية لدمج قواتها في الدولة. وتعتبر أنقرة القضية الكردية في سوريا أساسيةً لأمنها القومي، نظراً لاحتمالية امتدادها إلى جنوب تركيا، حيث يوجد عدد كبير من السكان الأكراد.

اعتمدت الحكومة السورية نهجاً مماثلاً لاحتواء الصراع في المناطق الساحلية والسويداء. وتبرز التوترات في المنطقة الساحلية، حيث يتركّز العلويون السوريون، في انخراط دمشق المستمر مع روسيا، بدعم هادئ من تركيا. في السويداء، تتمحور استراتيجية الحكومة حول التواصل السياسي والاجتماعي مع تجنّب أي صدامات جديدة في المحافظة. وتسعى إلى كبح جماح الجهات المحلية المعارضة للقيادة السورية - مثل الزعيم الروحي الدرزي حكمت الهجري - وعزل السويداء بشكلٍ كبير عن إسرائيل والتأثيرات الخارجية الأخرى. ويهدف هذا النهج إلى إحكام سيطرة دمشق على السويداء، أو على الأقل الحد من قدرتها على شنّ انتفاضة فعّالة ضد الحكومة. وقد ساهم تعزيز الحكومة للطريق السريع M5 من دمشق إلى الحدود الأردنية في عزل السويداء عن الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وهو إجراء دعمته تركيا والمملكة العربية السعودية. ولا يزال الوضع مع إسرائيل هو الأكثر تعقيداً وخطورة على دمشق. لا ترى سوريا ولا داعموها التصعيد العسكري خياراً قابلًا للتطبيق، بل يراهنون على عملية تفاوضية. في حال نجاح هذه المحادثات، فإنها ستعزّز سلطة الشرع وتُسرّع عودة سوريا إلى وضعها الطبيعي وتعافيها. أما في حال فشلها، فمن المتوقع أن تواصِل دمشق التحلّي بالصبر الاستراتيجي والسعي إلى المفاوضات، معزّزةً بذلك مكاسبها الدبلوماسية والاقتصادية إلى أقصى حد، ومعزّزةً مكانتها تدريجياً.

تؤثر الأجندات الإقليمية المتنافسة في سوريا أيضاً على التطورات على صعيد آخر، ألا وهو كيفيّة ربط المناطق ذات الأغلبية السنية في تركيا وسوريا والأردن بقلب العالم العربي عبر ممرّات برية مثل الطريق السريع M5. تراهن أنقرة والرياض على محور سياسي-لوجستي برّي واحد يمتد من هذه الدول الثلاث إلى الخليج. وقد صرّح وزير التجارة التركي بأنه من المقرر افتتاح الممر التركي-السوري العام المقبل. هذا يعني تنسيق الإجراءات لتسهيل نقل البضائع، وتوحيد الإجراءات الجمركية على الحدود، وإعادة تأهيل بعض أجزاء الطرق - جميعها خطوات مصممِّة لإنشاء شبكة لوجستية إقليمية أكثر تطوراً وتكاملاً.

وبالتوازي مع ذلك، تتعمّق الشراكات الدفاعية التركية الخليجية. وتشمل هذه الشراكات صفقة سعودية تركية لشراء المملكة طائرة أكينجي المسلحة بدون طيار من تركيا، إلى جانب اتفاقيات تركيا الاستراتيجية مع الكويت

التي تغطي الاستثمارات والنقل البحري والطاقة والدفاع، ناهيك عن علاقتها الاستراتيجية الأوسع مع قطر، بالإضافة إلى مشاريع أخرى مع دول الخليج. كما تهدف الجهود المبذولة لتعزيز الروابط من تركيا إلى الخليج، عبر سوريا والأردن، إلى مواجهة أي خطط إسرائيلية محتملة لمنع ذلك، على سبيل المثال من خلال إنشاء خط نفوذ جغرافي من إسرائيل، عبر جنوب سوريا، إلى التنف ودير الزور، باتجاه المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سوريا وصولاً إلى كردستان العراق.

لم ينتهِ الصراع على سوريا ولن ينتهي قريباً. إن مؤشّرات ترسيخ النظام الجديد أقوى من عكس ذلك، لكن الموقف الأمريكي يبقى حاسماً. فإما أن تكبح واشنطن جماح إسرائيل وقوات سوريا الديمقراطية وتدفعهما نحو تسوية دائمة مع النظام السوري الجديد، وإما أن تدخل سوريا في دوامة جديدة من عدم الاستقرار. إلا أن هذا لن يكفي وحده. فالسياسات الداخلية للقيادة السورية ستثبت أهميتها المحورية في تعزيز التماسك الاجتماعي والشعور بالهدف المشترك، أو في إعادة إشعال الانقسامات الداخلية وتجديد الصراع.

ياسين الحافظ الحاضر معنا رغم غيابه

- مازن كم الماز -

في مقاربته لهزيمة ٤٨ يحفر ياسين الحافظ عميقا ولا ترضيه الأجوبة السهلة المباشرة و المكررة ، يقرأ المجتمع الفلسطيني الذي كان عليه مواجهة خصمه ، إنه مجتمع غير مسيس أو ما قبل سياسي بلا تسييس و لا وعي خارج الوعي التقليدي المفوت ، مجتمع كهذا أنتج حركة وطنية فلسطينية تقليدوية قاعدتها الوجاهات المحلية و رجال الدين ، و بقي نضالها مجرد رد فعل بدون منظور مستقبلي استباقي ، هذا في مواجهة (يشوف: يهود فلسطين ماقبل1948) منظم ، على الصعيد السياسي، لديهم نوع من البرلمان المنتخب و مجلس تنفيذي أقرب إلى حكومة ، الهستدروت يؤطر شغيلة المدن و الكيبوتزات شغيلة الريف ، الهاغانا كقوة عسكرية منظمة .. بينما الريف الفلسطيني مستبعد عملياً لا شيء سياسياً ، و ينطبق هذا على نصف سكان المدن أيضاً : النساء ، بوعي عربي امتثالي و مفوت و مجتمع أبعد ما يكون عن التنظيم و الفعل تبدو الهزيمة أكثر من منطقية ... بعد كارثة ٤٨ و تساقط أنظمة الحكم التقليدية ارتفع نجم البيروقراطية العسكرية التي اعتبرت المعركة ضد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي مجرد معركة عسكرية و تضخمت بالتالي الجيوش العربية و تضاعفت امتيازات البيروقراطية العسكرية ، أي تمت في الواقع عسكرة الحياة السياسية العربية دون أن يعني ذلك خلق قوة محاربة حديثة و قادرة .... لأن الواقع العربي تقليدي و متخلف، كان تضخُّم الجيوش العربية ظاهرياً ، مقطوع الصلة بالشعب من جهة و لأنه لم يترافق بتحديث أيديولوجي من جهة أخرى ... ثم جاءت هزيمة حزيران ٦٧ ، و بعدها في ١٩٧٧، رأى ياسين كيف أن الجماعات السياسية المهيمنة مدعومة بالانتلجنسيا الرجعية أصبحت تعترف و تروج لعجزها عن مواجهة إسرائيل و لهذا سلمت أمرها لأمريكا .... يشير ياسين الحافظ إلى تعامل مزدوج فصامي مع الغرب ، من جهة تتكالب الطبقات الطفيلية الحاكمة عربياً على منتجات الغرب المخصصة لرفاهية الأغنياء و تستهلكها بافراط بينما تطارد نفس الطبقات منتجاته الأخرى الأكثر تمثيلاً و تمييزاً للحضارة الحديثة : الدولة القومية العقلانية و الديمقراطية و العلم ، هذه تطارد و تضمر و تنحسر ... نصبح أمام تصفية مشروع أو جنين الدولة ـ الأمة لحساب الدولة العشيرة ، الدولة الطغمة الدولة ـ الطائفة ... تصفية مشروع الدولة ـ الأمة نراه في الانفصال المتزايد بين الحكم و الشعب ، تنامي الطابع التوليتاري المحافظ للأنظمة العربية و التوسع المذهل في فساد الدولة ، فساد يأخذ طابعا مملوكيا لم يعد مجرد انحلال أخلاقي بل تعبيرا عن انفصال الحكم عن الأمة ... لا شك أن تنامي سلطان الإيديولوجية التقليدوية

التالي كما يشخص ياسين يعود لتهافت و إخفاق الإيديولوجية و الحركة القومية العربية و الماركسية العربية ، عدا عن عجز المدرسة العربية عن تعليم طلابها تعليما عصريا خاصةً عصرنة اللغة العربية و حيث تدرس العلوم بشكل لا يخلق عقلا علمياً ..... حتى في تطور قد يبدو إيجابياً كامتداد العمران نجد العمران الجديد يأكل الأخضر و يصحرن الأرض ، كتوسع دمشق في غوطتها ، ليتقدم تخلف المدينة العربية من تخلف كفافي إلى تخلف تسولي ، هكذا بقيت كل التجارب التنموية مجرد زركشة على سطح مجتمع قديم مفوت ... و أخيراً إلى عجز الماركسية العربية المسفيتة لتكرارها ببغائيا مقولات الماركسية السوفييتية و دوغمائيتها و عجزها بل عدم رغبتها في قراءة الواقع العربي قراءة ثورية لتصبح سنداً لعودة الاستبداد الشرقي .... ينتج عن كل ذلك نقص الاندماج القومي العربي الذي يتجلى في استمرار أشكال التضامن التقليدية القديمة حيث يعيش الناس منعزلين في عصبيات أو جماعات ضيقة خاصة حتى أشكال التضامن الحديثة كالاحزاب السياسية تتوضع فوق أشكال التضامن القديمة بدلاً من أن تقوم على أنقاضها ، هكذا نرى الدولة في الوطن العربي في مرتبة أو مرحلة ما قبل الدولة فهي إما دولة فئوية ، دولة طغمة عائلة عشيرة طائفة و هذا الذي يفسر طابعها الاستبدادي أو دولة ثيوقراطية الأمر الذي يفسر طابعها الاستبدادي و انغلاقها عن العصر الحديث في حين أن الدولة القومية دولة علمانية و عقلانية .... بعد قراءة هذا الواقع بكل ما فيه من فوات و هزائم تأتي رؤية ياسين للمخرج : في سيرورة عقلنة المجتمع و انتقال الشعب من مجتمع تقليدي إلى آخر عصري ، للتحول إلى الدولة - الأمة ، الدولة القومية الديمقراطية العقلانية : الثورة الديمقراطية هي الطريق و من دونها يستحيل هذا الانتقال ، ما زلنا نبحث اليوم عن ذلك المخرج.

ملاحظة للأجيال التي لم تعرف ياسين الحافظ : ياسين الذي ولد عام ١٩٣٠ في دير الزور و رحل مبكراً عام ١٩٧٨ كان من المفكرين و السياسيين القلائل الذين انتقدوا تجربة الحركة القومية العربية من منطلق ديمقراطي و الذين حاولوا تعريب الماركسية و تطوير أفكار و مقاربات خاصة لنقد الواقع العربي و الأنظمة العربية بما في ذلك أداء النخبة السياسية و الثقافية... كل الأفكار الواردة هنا من كتابه المهم :"الهزيمة و الإيديولوجية المهزومة".

الناشر:موقع "أكسيوس"

20/تشرين الثاني/ 2025

رابط النص:

https://www.axios.com/2025/11/20/trump-ukraine-peace-plan-28-points-russia

خطة السلام الكاملة لترامب بين أوكرانيا- روسيا (28 نقطة)

باراك رافيد،

ديف لوولر

- هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي)

ملاحظة الناشر(موقع "أكسيوس"):خطة الرئيس ترامب المكونة من 28 نقطة للسلام في أوكرانيا ستجبر كييف على التنازل عن أراضٍ إضافية في الشرق، ووضع حد أقصى لحجم جيشها، والاتفاق على عدم الانضمام إلى

الناتو أبدًا، وفقًا لمسودة حصلت عليها "أكسيوس" وأكدها مسؤول أوكراني ومسؤول أمريكي ومصدر مطلع على الاقتراح.

لماذا الأمر مهم: الجانب الأمريكي يضغط على أوكرانيا لإبرام صفقة وفق "جدول زمني ارغامي". وعلى الرغم من أن الخطة تشمل اقتراحات رفضتها أوكرانيا مرارًا حتى الآن، إلا أن الرئيس فولوديمير زيلينسكي لا يستبعد النظر فيها.

أقر مسؤول أبيض كبير بأن الخطة "ليست سهلة" على أوكرانيا، لكنه قال إن الولايات المتحدة تعتقد أن الحرب يجب أن تنتهي، وإذا لم تنتهِ، فإن أوكرانيا من المحتمل أن تخسر المزيد من الأراضي.

تلخيص سريع: الخطة صيغت من قبل مبعوث ترامب ستيف ويتكوف، بدعم من وزير الخارجية ماركو روبيو وصهر ترامب جاريد كوشنر..

استشار ويتكوف أيضًا مبعوث روسيا كيريل دميتريف بشأن الخطة. قال دميتريف لأكسيوس إنه متفائل بها لأنها، بخلاف الجهود السابقة، "تشعر أن الموقف الروسي مسموع حقًا". الرئيس فلاديمير بوتين لم يؤيد الخطة علنًا حتى الآن.

بعد لقاء دميتريف، ناقش ويتكوف وكوشنر الخطة مع مستشار الأمن القومي لزيلينسكي، روستيم أوميروف..

قدم وزير الجيش الأمريكي دان دريسكول الخطة كتابة إلى زيلينسكي يوم الخميس. بعد ذلك، قال زيلينسكي إنه مستعد لإجراء محادثات حولها مع ترامب وفريقه.

بين السطور: وصف زيلينسكي الخطة بأنها "رؤية أمريكية" وليست عرضًا نهائيًا. قال إن أوكرانيا كانت واضحة بشأن خطوطها الحمراء، وسيقدمون إدخالاتهم لجعل الخطة "ذات معنى حقيقي..”

أخبر مسؤول أمريكي أكسيوس أيضًا أن الإدارة ترى الخطة كـ"وثيقة حية" يمكن تعديلها بناءً على المناقشات مع الأطراف. ادعى المسؤول أن أوكرانيا كانت إيجابية تجاه العديد من النقاط خلال المفاوضات، وتمكنت من دمج بعض مواقفها.

أعطى ترامب أيضًا تأييده الشخصي للخطة:" التفاصيل الكاملة لم تُنشر سابقًا

نقوم بجهد جاد لإيجاد حل سيُنهي الحرب في أوكرانيا، بنفس الطريقة التي أنهينا بها الحرب في غزة. نعتقد أن هذه الخطة ليست سهلة لكنها جيدة لأوكرانيا".

بالإضافة إلى التنازلات الإقليمية المطلوبة من أوكرانيا، تقول الوثيقة إن هناك "ردًا عسكريًا منسقًا حاسمًا" في حالة أي اقتحامات روسية إضافية للأراضي الأوكرانية. ولا تحدد الوثيقة الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في مثل هذا الرد.

تشمل الخطة أيضًا من حيث أن مكونات اقتصادية تشمل بعض الأصول الروسية المجمدة لتُستخدم في إعادة إعمار أوكرانيا، رفع العقوبات على روسيا، اتفاق الولايات المتحدة وروسيا على شراكة طويلة الأمد في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتعدين، وعودة روسيا إلى مجموعة الثمانية.

سيحصل جميع الأطراف على عفو عن أفعالهم خلال الحرب، مما يعني على الأرجح أن المسؤولين والجنود الروس لن يُحاكموا بتهم جرائم الحرب.

تدعو الخطة أيضًا أوكرانيا إلى إجراء انتخابات في غضون 100 يوم من إبرام الصفقة. أخبر زيلينسكي أكسيوس في آيلول إنه يريد إجراء انتخابات بمجرد وقف إطلاق النار.

ملاحظة تستحق الذكر: الـ28 نقطة أدناه تعكس الخطة الأمريكية الحالية اعتبارًا من يوم الخميس، باستثناء تغييرات طفيفة في الصياغة حيث تم تعديلها.

الخطة الكاملة

1.سيتم تأكيد سيادة أوكرانيا.

2.سيتم إبرام اتفاق شامل لعدم الاعتداء بين روسيا وأوكرانيا وأوروبا. ستُعتبر جميع المسائل العالقة التي رافقت الثلاثين عامًا الماضية محل
تسوية . .

3.من المتوقع ألا تغزو روسيا دول الجوار، وألا يتم توسيع الناتو أكثر من ذلك.

4.سيُعقد حوار بين روسيا والناتو، بوساطة الولايات المتحدة، لحل جميع قضايا الأمن وخلق الشروط اللازمة لتخفيف التصعيد، بهدف ضمان الأمن العالمي وزيادة فرص التعاون والتنمية الاقتصادية
المستقبلية. .

5.ستحصل أوكرانيا على ضمانات أمنية موثوقة.

تحديث(من موقع "أكسيوس"): وثيقة منفصلة تفصل شروط الضمان الأمني. ستعامل الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو هجومًا على أوكرانيا كاعتداء على "المجتمع الأطلسي" بأكمله.

. 6. سيتم الحد من حجم القوات المسلحة الأوكرانية إلى . 600,000 فرد.

ملاحظة(من موقع "أكسيوس"): يبلغ عدد أفراد الجيش الأوكراني حاليًا بين 800,000 و850,000 فرد، وكان حوالي 250,000 قبل الحرب، وفقًا لمسؤول أوكراني.

7.توافق أوكرانيا على تضمين في دستورها عدم الانضمام إلى الناتو، وتوافق الناتو على تضمين في لوائحها شرطًا ينص على عدم قبول أوكرانيا في المستقبل.

8.توافق الناتو على عدم نشر قوات في أوكرانيا

ملاحظة: كانت دول الناتو بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة تعمل على اقتراحات منفصلة تشمل نشر أعداد صغيرة من القوات الأوروبية على الأراضي الأوكرانية بعد الحرب. يبدو أن هذه الخطة تتجاهل تلك
الإمكانية . .

9.سيتم نشر طائرات مقاتلة أوروبية في بولندا.

10:ضمان الولايات المتحدة.

ستحصل الولايات المتحدة على تعويض عن الضمان؛

إذا غزت أوكرانيا روسيا، فستفقد الضمان؛

إذا غزت روسيا أوكرانيا، بالإضافة إلى رد عسكري منسق حاسم، سيتم إعادة فرض جميع العقوبات العالمية، وإلغاء الاعتراف بالأراضي الجديدة وجميع الفوائد الأخرى لهذه الصفقة؛

إذا أطلقت أوكرانيا صاروخًا على موسكو أو سانت بطرسبرغ دون سبب، فسيُعتبر الضمان الأمني غير صالح .

11.أوكرانيا مؤهلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسيتم منحها وصولًا تفضيليًا قصير المدى إلى السوق الأوروبية أثناء النظر في هذه القضية .

12.حزمة عالمية قوية من الإجراءات لإعادة إعمار أوكرانيا، تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

إنشاء صندوق تنمية أوكرانيا للاستثمار في الصناعات النامية بسرعة، بما في ذلك التكنولوجيا ومراكز البيانات والذكاء الاصطناعي.

ستتعاون الولايات المتحدة مع أوكرانيا لإعادة البناء المشترك وتطوير وتحديث وتشغيل بنية الغاز الأوكرانية، بما في ذلك خطوط الأنابيب ومنشآت التخزين.
جهود مشتركة لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الحرب لاستعادة وبناء وتحديث المدن والمناطق السكنية .

تطوير البنية التحتية .

استخراج المعادن والموارد الطبيعية سيطور البنك الدولي حزمة تمويل خاصة لتسريع هذه الجهود

13:سيتم إعادة دمج روسيا في الاقتصاد العالمي.

سيتم مناقشة رفع العقوبات والاتفاق عليها على مراحل وبشكل حالة بحالة .

ستدخل الولايات المتحدة في اتفاق تعاون اقتصادي طويل الأمد للتنمية المتبادلة في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية والبنية التحتية والذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات ومشاريع استخراج المعادن الأرضية النادرة في القطب الشمالي، وفرص شركات أخرى متبادلة المنفعة . .

سيتم دعوة روسيا للعودة إلى مجموعة الثمانية.

14.سيتم استخدام الأموال المجمدة كالتالي:

100مليار دولار من الأصول الروسية المجمدة سيتم استثمارها في جهود بقيادة الولايات المتحدة لإعادة إعمار واستثمار في أوكرانيا؛

ستحصل الولايات المتحدة على 50% من الأرباح من هذه المبادرة. أوروبا ستضيف 100 مليار دولار لزيادة حجم الاستثمار المتاح لإعادة إعمار أوكرانيا. سيتم إلغاء تجميد الأموال الأوروبية المجمدة. سيتم استثمار الباقي من الأموال الروسية المجمدة في شراكة استثمارية أمريكية-روسية منفصلة ستُنفذ مشاريع مشتركة في مجالات محددة. سيهدف هذا الصندوق إلى تعزيز العلاقات وزيادة المصالح المشتركة لخلق حافز قوي لعدم العودة إلى النزاع .

15.سيتم تشكيل مجموعة عمل مشتركة أمريكية-روسية بشأن قضايا الأمن لتعزيز الامتثال وضمان تنفيذ جميع أحكام هذه
الاتفاقية .

.

16.ستُسجل روسيا في قانونها سياستها بعدم الاعتداء على أوروبا وأوكرانيا.

17.ستتفق الولايات المتحدة وروسيا على تمديد صلاحية المعاهدات المتعلقة بعدم الانتشار والسيطرة على الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة
START I
.

ملاحظة: معاهدة ستارت1

تنتهي صلاحيتها في شباط2026.

18.توافق أوكرانيا على أن تكون دولة غير نووية وفقًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

19.سيتم تشغيل محطة زابوريجيا النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيتم توزيع الكهرباء المنتجة بالتساوي بين روسيا وأوكرانيا بنسبة 50:50.

20.تلتزم كلا البلدين بتنفيذ برامج تعليمية في المدارس والمجتمع تهدف إلى تعزيز الفهم والتسامح مع الثقافات المختلفة ومكافحة العنصرية والتحيز.

ستعتمد أوكرانيا قواعد الاتحاد الأوروبي بشأن التسامح الديني وحماية الأقليات
اللغوية. .

سيوافق كلا البلدين على إلغاء جميع الإجراءات التمييزية وضمان حقوق الإعلام والتعليم الأوكراني والروسي.
(ملاحظة: أفكار مشابهة تم دمجها في خطة ترامب للسلام بين إسرائيل وفلسطين عام 2020).

*يجب رفض ومنع كل أيديولوجية وأنشطة
نازية .

21: الأراضي:

ستُعترف الولايات المتحدة بضم القرم ولوهانسك ودونيتسك إلى الاتحاد الروسي.

سيتم تجميد وضع خيرسون وزابوريجيا على خطوط القتال الحالية، ممايعني اعتراف بالأمر الواقع لخطوط القتال الحالية.

ستتنازل روسيا عن الأراضي الأخرى المتفق عليها التي تسيطر عليها خارج المناطق الخمس.

ستنسحب القوات الأوكرانية من الجزء الذي تسيطر عليه حاليًا في مقاطعة دونيتسك، وسيُعتبر منطقة الانسحاب هذه منطقة عازلة محايدة خالية من التسلح، معترف بها دوليًا كأراضٍ تابعة للاتحاد الروسي. لن تدخل القوات الروسية هذه المنطقة الخالية من التسلح .

22.بعد الاتفاق على الترتيبات الإقليمية المستقبلية، تلتزم كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا بعدم تغيير هذه الترتيبات بالقوة. لن تنطبق أي ضمانات أمنية في حالة انتهاك هذا الالتزام .

23.لن تمنع روسيا أوكرانيا من استخدام نهر الدنيبر للأنشطة التجارية، وسيتم الوصول إلى اتفاقيات بشأن النقل الحر للحبوب عبر البحر الأسود.

24: سيتم تشكيل لجنة إنسانية لحل القضايا المتبقية:.

سيتم تبادل جميع السجناء والجثث المتبقية على أساس "كل مقابل كل".

سيتم إعادة جميع المحتجزين المدنيين والرهائن، بما في ذلك الأطفال .

سيتم تنفيذ برنامج لإعادة توحيد العائلات .

سيتم اتخاذ إجراءات لتخفيف معاناة ضحايا النزاع .

25.ستعقد أوكرانيا انتخابات في غضون 100 يوم.

26سيحصل جميع الأطراف المشاركة في هذا النزاع على عفو كامل عن أفعالهم خلال الحرب، ويوافقون على عدم تقديم أي مطالبات أو النظر في أي شكاوى في المستقبل .

27.ستكون هذه الاتفاقية ملزمة قانونًا. سيتم مراقبة تنفيذها وضمانه من قبل مجلس السلام، برئاسة الرئيس دونالد ج. ترامب. سيتم فرض عقوبات على الانتهاكات .

ملاحظة: هذا هو الهيكل العام نفسه الذي اقترحه ترامب للحكم في اتفاق السلام في غزة .

28.بمجرد موافقة جميع الأطراف على هذه المذكرة، سيدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ فورًا بعد انسحاب الجانبين إلى النقاط المتفق عليها لبدء تنفيذ الاتفاقية .

كيفية التحدث مع الإرهابيين؟..

بقلم: جوناثان باول

(جوناثان باول هو المؤسس عام2011والمدير التنفيذي لمؤسسة «Inter-Mediate» التي تعمل على التوسط لحل النزاعات المسلحة. كتابه الجديد «الحديث مع الإرهابيين: كيف ننهي النزاعات المسلحة» صادر عن دار «بودلي هيد» عام2014. هو منذ 2كانون الأول 2024مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء البريطاني)

صحيفة "الغارديان"،7/10/2014

https://www.theguardian.com/world/2014/oct/07/-sp-how-to-talk-to-terrorists-isis-al-qaida

- هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي)

لا يمكن هزيمة الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها. لكن كيف يمكن التفاوض مع أناس ملوّثة أيديهم بالدماء؟ يشرح كبير الوسطاء البريطانيين في اتفاق السلام في إيرلندا الشمالية كيف يمكن – وكيف يجب – القيام بذلك (وأول قاعدة: صافحهم دائمًا).

في عام 1919، واجهت الحكومة البريطانية أول تجربة كبيرة لها مع ما نسمّيه اليوم الإرهاب، عندما تأسس «الجيش الجمهوري الإيرلندي» لطرد البريطانيين من إيرلندا. ردّت الحكومة على أعمال الإرهاب التي قام بها الجيش الجمهوري الإيرلندي – والتي شملت اغتيال مدنيين بالإضافة إلى الجنود – بعمليات انتقامية عشوائية؛ فقوبلت هذه بدورها بتصعيد أكبر من جانب الجيش الجمهوري الإيرلندي. صرّح رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج بأن الحكومة البريطانية لن تتحدث أبدًا مع «عصابة القتلة»، كما وصف الجيش الجمهوري الإيرلندي. لكن بحلول عام 1920، أصبح واضحًا للطرفين أن النصر العسكري مستحيل. بدأ لويد جورج سرًّا في فتح قنوات اتصال مع مايكل كولينز وقادة آخرين في الجيش الجمهوري الإيرلندي، مستخدمًا مسؤولًا سابقًا في الجمارك، ذا رتبة متواضعة نسبيًا، يُدعى ألفريد كوب، الذي نجح في فتح قناة مع المتمردين والتفاوض على وقفٍ لإطلاق النار. وقد قاد ذلك إلى مفاوضات كاملة في «داونينغ ستريت» عام 1921، وإلى اتفاق في النهاية، وإن كان اتفاقًا معيبًا انهار لاحقًا.

بعد ستة وسبعين عامًا، في ديسمبر/كانون الأول 1997، جلستُ أنا وتوني بلير في نفس غرفة مجلس الوزراء في «داونينغ ستريت» مع جيري آدامز ومارتن ماكغينيس؛ حتى إن فرق التفاوض، من «شين فين» ومن الحكومة البريطانية، جلست على نفس الجانبين من الطاولة كما حدث عام 1921. في كلتا الحالتين، كان اللقاء حدثًا ضخمًا. كان عدد كاميرات التلفزيون خارج «داونينغ ستريت» أكثر مما كان عليه في يوم الانتخابات قبل سبعة أشهر، وكنا جميعًا متوترين. أمر ألاستير كامبل بإزالة شجرة عيد الميلاد من أمام الباب رقم 10 كي لا تُلتقط صور لـ«إرهابيين» أمام زينة احتفالية.

في عام 1921، قالت فرانسيس ستيفنسون، سكرتيرة لويد جورج وعشيقته، إنها لم تر رئيس الوزراء «متحمسًا أبدًا كما كان قبل وصول دي فاليرا. كان يمشي داخل غرفتي وخارجها، وكنت أراه يحاول أن يبتكر أفضل طريقة للتعامل مع ديف... كان لديه خريطة كبيرة للإمبراطورية البريطانية معلّقة على الجدار في غرفة مجلس الوزراء، مع بقع حمراء كبيرة تغطيها. كان ذلك ليُظهر لديف عظمة الإمبراطورية البريطانية والملك». في عام 1997، وقبل أن نجلس، حاول مارتن ماكغينيس تلطيف الجو وقال: «إذًا، هذا هو المكان الذي حصل

فيه كل هذا الدمار، إذن». ظننا أنه يشير إلى هجوم الجيش الجمهوري الإيرلندي على «داونينغ ستريت» عام 1991، فأجبته قائلًا: «نعم، سقطت قذائف الهاون التابعة للجيش الجمهوري الإيرلندي في الحديقة خلفك ونسفت النوافذ. أخي سحب جون ميجور تحت الطاولة، وأربعة من رجال الشرطة البدينين هرعوا إلى الداخل وهم يلوّحون بمسدساتهم». أصيب ماكغينيس بالفزع وقال: «لا، هذا لم يكن قصدي. كنت أعني أن هذا هو المكان الذي قدّم فيه الجمهوريون الإيرلنديون كل شيء تنازلًا قبل كل تلك السنوات». وكما يحدث غالبًا، كان لدى «الإرهابيين» ذاكرة أفضل بكثير لما جرى في الماضي مقارنةً بالحكومة. (أستخدم كلمة «إرهابي» هنا من باب التبسيط، لكنها ليست مصطلحًا مفيدًا جدًا لتوصيف مجموعة ما – فالإرهاب تكتيك تستخدمه الحكومات والجماعات والأفراد. أقصد بها «الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة» التي تستخدم الإرهاب وتتمتع بدعم سياسي واسع).

عندما يتعلّق الأمر بالإرهاب، تبدو الحكومات وكأنها تعاني من فقدان ذاكرة جماعي. تخبرنا كل تجاربنا التاريخية بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري بحت لمشكلة سياسية، ومع ذلك، في كل مرة نواجه فيها جماعة إرهابية جديدة، نبدأ بالتشديد على أننا لن نتحدث معها أبدًا. كما قال ديك تشيني: «نحن لا نتفاوض مع الشر؛ نحن نهزمه». لكن التاريخ يشير في الواقع إلى أننا غالبًا لا نهزمهم، وأننا في الغالب نعود ونتحدث معهم في النهاية. لخص هيو غيتسكيل، زعيم حزب العمال السابق، الأمر بأفضل صيغة حين قال: «كل الإرهابيين ينتهون، بدعوة من الحكومة، وهم يحتسون المشروبات في فندق دورشستر».

لم أكن دائمًا مقتنعًا بضرورة التحدث إلى الإرهابيين. المرة الأولى التي التقيت فيها إرهابيًا فعلت ذلك على مضض. فقد أُصيب والدي برصاصة من الجيش الجمهوري الإيرلندي في كمين عام 1940، وظل اسم أخي الأكبر على قائمة اغتيال لدى الجيش الجمهوري الإيرلندي لمدة ثماني سنوات بينما كان يعمل مع مارغريت تاتشر. عندما التقيت جيري آدامز ومارتن ماكغينيس(زعيما "شين فين" التنظيم السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي الذي بدأ حرب عصابات في انكلترا وايرلندا الشمالية ضد الحكومة البريطانية) لأول مرة في بلفاست في أكتوبر/تشرين الأول 1997، رفضت مصافحتهما – وكانت لفتة صغيرة تافهة أندم عليها الآن، لكنها تتكرر باستمرار في اللقاءات بين الحكومات والإرهابيين.

بعد ذلك اللقاء بأيام قليلة، تلقيت اتصالًا من ماكغينيس طلب مني أن آتي لألتقيه وحده في ديري، دون إشراك من سمّاهم «بيروقراطيي الأمن» في الحكومة البريطانية. حلّقت إلى «ألدرغروف»، وأخذت سيارة أجرة إلى ديري، ووقفت عند زاوية شارع وأنا أشعر ببعض الحماقة. بعد نحو عشر دقائق، اقترب مني رجلان حليقا الرأس، وقالا: «مارتن أرسلنا»، ودفعاني إلى المقعد الخلفي لسيارة أجرة. داروا بي في الشوارع لأكثر من ساعة حتى فقدت الإحساس بالاتجاه تمامًا، ثم أنزلوني أمام منزل حديث أنيق في مجمّع سكني صغير. طرقت الباب ففتحه ماكغينيس وهو يستند إلى عكّازين، مطلقًا مزحة ليست مضحكة جدًا عن «إطلاق النار في الركبة»، وهي طريقة العقاب المفضلة لدى الجيش الجمهوري الإيرلندي. أمضيت ثلاث ساعات معه أمام موقد مشتعل، مع شاي وسندويشات تركها لنا مالك المنزل الكريم. لم نحرز اختراقات كبيرة، لكنها أرست نمطًا استمرّ بعد ذلك؛ إذ قضيت جزءًا كبيرًا من السنوات العشر التالية وأنا أطير ذهابًا وإيابًا عبر البحر الإيرلندي لألتقي آدامز وماكغينيس في بيوت آمنة في غرب بلفاست وديري ودبلن، ذاهبًا إلى مناطق نفوذهم بدلًا من أن أطالبهم بالمجيء إلى مباني الحكومة الفخمة. ساعدت المخاطر المشتركة التي خضناها على تأسيس علاقة ثقة، يمكن فيها تبادل الأفكار بصورة غير رسمية وتحقيق تقدم. ذلك اللقاء، وخبرتي الممتدة 17 عامًا بعده في التحدث إلى إرهابيين في أجزاء مختلفة من العالم، أقنعاني بحكمة هذا النهج إذا أردنا حلّ النزاعات المسلحة بطريقة مستدامة.

غالبًا ما يكون الإرهابيون حريصين جدًا على التحدث. لم يستطع جيري آدامز إقناع ديفيد تريمبل أو حزب «الأولستر الوحدوي» (حزب بروتستانتي في ايرلندا الشمالية) بالتحدث إليه حتى عندما دخلوا المفاوضات؛ كانوا يصرّون على توجيه كل كلامهم إلى رئيس الجلسة، السيناتور الأمريكي جورج ميتشل، بدلاً من توجيهه إلى «شين فين». لجأ آدامز إلى تكتيكات يائسة: كان يتسكع في الممر حتى يدخل أحد الوحدويين إلى دورة المياه، فيتبعه إلى الداخل، ويقف عند المبولة المجاورة، ويحاول فتح حديث معه. ومع ذلك كانوا يرفضون الحديث.

أنا لست شخصًا مسالمًا بطبيعتي. نشأت في عائلة عسكرية، وشاركت في اتخاذ القرارات المتعلقة بكل حروب توني بلير. لا أعتقد أن الحرب خطأ دائمًا؛ أحيانًا تكون ضرورية لوقف دكتاتور، أو لمنع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو لطرد غازٍ. لكنني رأيت أيضًا أنه في عالمنا المعاصر تشكل الحروب الأهلية أكبر تهديد للأمن الإنساني. إذا أردت أن تحارب الجوع، وانتشار الأمراض، والاغتصاب الجماعي – أو أن تساعد الأطفال المتألمين، سواء كانوا أطفالًا مجندين أو ضحايا للحرب – فإن أهم ما يمكنك فعله هو إنهاء النزاعات المسلحة، وهذا سبب قراري أن أكرّس بقية حياتي لهذا الهدف.

في العادة نؤخر التحدث إلى الجماعات المسلحة زمنًا طويلًا، ونتيجة لذلك يموت عدد كبير من الناس دون داعٍ. اعترف الجنرال ديفيد بترايوس بأنه في العراق تركت الولايات المتحدة الأمر متأخرًا جدًا قبل أن تبدأ الحديث مع أولئك «الذين تلطخت أيديهم بالدماء الأمريكية». نحن نؤخر لأن البعض يجادل بأن التحدث إليهم أمر بالغ الخطورة – لكن التجربة تشير إلى أن الخطر الحقيقي يكمن في عدم التحدث.

عندما تصارع الحكومات لسنوات مع جماعة إرهابية، ويتضح أن الخيار العسكري لا ينجح، يميلون إلى تجربة نفس الخيار مرة أخرى – ما يمكن أن نسميه «دفعة أخيرة» أو «محاولة أخيرة». في أفغانستان كان هذا هو مبرر «زيادة عدد القوات» تحت قيادة بترايوس، لوضع «طالبان» في موقف دفاعي. للأسف، نادرًا ما ينجح هذا الأسلوب. فالجماعات الإرهابية قد لا تقرّ بأنها تُهزَم عسكريًا، وغالبًا ما تعتقد أنها قادرة على الانتظار حتى ينسحب الخصم التقليدي الذي يواجهها.

جادل بعض المؤرخين «المراجعين» بأن المحادثات أخّرت – بدلًا من أن تسرّع – نهاية النزاع في إيرلندا الشمالية وفي إقليم الباسك. ويقولون إنه لو ترك السياسيون للجيش والشرطة حرية ملاحقة الإرهابيين دون أن «يوثقوا أيديهم خلف ظهورهم» بمخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، لكانوا قضوا على الإرهابيين دون حاجة إلى التفاوض. وبوصفي شخصًا شارك من الداخل في المفاوضات في الحالتين، أستطيع أن أؤكد أن هذا الادعاء خاطئ تمامًا. صحيح أن الجيش الجمهوري الإيرلندي كان قد اخترُق أمنيًا – وكان يعاني من التقدم الذي حققته قوات الأمن والذي أحبط عددًا متزايدًا من عملياته – لكنه لم يكن على وشك الهزيمة.

كما قالت إليزا ماننغهام-بولر، الرئيسة السابقة لجهاز «إم آي 5»(المخابرات البريطانية الداخلية)، في محاضرات «ريث» عام 2011: «إن الانقسامات في مجتمع إيرلندا الشمالية، التي تجلّت في شكل إرهاب، لا يمكن حلها عسكريًا. كما أن عمل الاستخبارات والشرطة، مهما بلغت نجاعته في منع الهجمات وتزويد الحكومة بالمعلومات، لا يمكنه حل هذه الانقسامات، وإنْ كان يمكنه كسب الوقت لعملية سياسية». كان الأمر ذاته ينطبق على صراع الباسك. كلا النزاعين انتهى بالتفاوض. إن الفكرة القائلة بأن «دفعة أخيرة» عسكرية يمكن أن تحسم الحرب ثبت مرارًا أنها وهم.

عندما تُستنفذ كل الخيارات الأخرى، وتصبح الحكومات مستعدة للتفكير في التحدث إلى الإرهابيين، تواجه سلسلة من الحجج الواهية ضد ذلك.

أولًا: إن التحدث سيمنح الإرهابيين شرعية. صحيح أن الجماعات المسلحة تتعطش إلى الشرعية وستبذل جهدًا كبيرًا للحصول عليها. لكن صحيح أيضًا أن هذه الشرعية غالبًا ما تكون مؤقتة، وتختفي إذا أنهوا المحادثات وعادوا إلى العنف. حظيت حركة «فارك» في كولومبيا ببعض الاحترام خلال مفاوضات «كاغوان» في الفترة 1998–2002، لكنها فقدته في اللحظة التي عادت فيها إلى الحرب، وأصبحت تُدان باعتبارها جماعة «إرهابية مخدّراتية» رفضت عرضًا معقولًا من الحكومة.

ثانيًا: يُقال إن الموافقة على وقفٍ لإطلاق النار لبدء المفاوضات يسمح للمتمردين بأن يستريحوا ويعيدوا تنظيم صفوفهم ويتسلّحوا من جديد. لكن التجربة تشير إلى أن الجماعات المسلحة هي التي تعاني غالبًا أكثر من غيرها من وقف إطلاق النار، وأنها تجد صعوبة أكبر في تحفيز مقاتليها على العودة إلى القتل إذا انتهى وقف إطلاق النار.

ثالثًا: يقترح المنتقدون أن التحدث مع الإرهابيين يمكن أن يضعف السياسيين المعتدلين بإعطاء ميزة للمتطرفين. اتُّهمت حكومة بلير بأنها همّشت حزب «SDLP» الكاثوليكي المعتدل لمصلحة التفاوض مع «شين فين»، لكن هذا اتهام آخر غير صحيح؛ ففي الواقع حاولنا في البداية بناء اتفاق «انطلاقًا من الوسط»، لكن «SDLP» أوضح لنا أنه لن يتحرك قُدمًا من دون «شين فين».

«نحن عادةً نؤخر التحدث إلى الجماعات المسلحة زمنًا طويلًا، ونتيجة لذلك يموت عدد كبير من الناس دون داعٍ»

هذه الحجج الزائفة لا تؤدي إلا إلى دفع الحكومات إلى فتح قنوات الحوار مع الإرهابيين في وقت متأخر جدًا. ننسى كيف جرت مثل هذه الحوارات في الماضي، ونحاول أن نخترع العجلة من جديد في كل مرة. فتح قناة مع جماعة سرية أمر صعب وخطير؛ وبناء الثقة وتحويل تلك القناة إلى مفاوضات حقيقية يتطلب وقتًا أطول بكثير مما يتصوره الناس.

الإرهابيون أكثر براعة في التعلم من دروس التاريخ، جزئيًا لأن قادة الجماعات المسلحة يمكثون في مناصبهم مدة أطول بكثير من رؤساء الوزراء والرؤساء المنتخبين ديمقراطيًا. شهد جيري آدامز تعاقب ثمانية رؤساء وزراء بريطانيين بينما ظل هو زعيم الجمهوريين الإيرلنديين. يدرس الإرهابيون عمدًا ما جرى في الماضي. تأثر «الفينيان» بالعدميين الروس، وكان الجيش الجمهوري الإيرلندي الأصلي مفتونًا بالبُوير في جنوب افريقيا الذين حاربوا البريطانيين نهاية القرن التاسع عشر. درس مناحيم بيغن حملات الجيش الجمهوري الإيرلندي في الفترة 1919–1921 والحركات الفوضوية الروسية. وعُثر لاحقًا على مذكراته في أحد معسكرات تدريب القاعدة في أفغانستان.

إن القول بضرورة الاستفادة من دروس الماضي لا يعني ببساطة أننا نستطيع أن نأخذ نموذجًا من إيرلندا الشمالية – أو من أي مكان آخر – ونُسقطه على أي صراع ونستخدمه كقالب جاهز لحلّه. كل صراع مختلف؛ أسبابه مختلفة، وحلّه سيكون مختلفًا. لكنني درست الآن معظم المفاوضات التي جرت بين جماعات مسلحة وحكومات خلال الثلاثين سنة الماضية – بما في ذلك تلك التي نجحت في موزمبيق، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والفلبين، وإندونيسيا، وكذلك تلك التي فشلت في سريلانكا، وكولومبيا، والشرق الأوسط – ، وهناك نمط واضح لما ينجح وما لا ينجح.

أكثر ما توضحه هذه التجارب هو أنه ليس هناك بديل حقيقي عن التحدث إلى الإرهابيين إذا أردت أن ينتهي الصراع. يقول هيو أورد، الرئيس السابق لشرطة إيرلندا الشمالية، بحق: «لا أعرف مثالًا واحدًا على إرهاب تم القضاء عليه بالشرطة وحدها» – أو تمت هزيمته كاملة بالقوة المادية – في أي مكان في العالم. وقال بترايوس إن الأمر كان واضحًا في العراق بأنه «لن يكون بمقدورنا أن نقتل أو نعتقل كل من في طريقنا للخروج من التمرّد واسع النطاق الذي كان يمزّق نسيج المجتمع العراقي». إذا لم يكن بإمكانك قتلهم جميعًا، فإنك تعود عاجلًا أم آجلًا إلى النقطة ذاتها: متى – لا هل – تتحدث معهم. وإذا كان هناك سبب سياسي، فلا بد من حلّ سياسي.

يقترح بعض الأكاديميين أن هناك طرقًا لإنهاء حملة إرهابية غير التفاوض، لكن نظرة متأنية في أمثلتهم تُظهر أن حججهم لا تصمد. يُقال إن «قطع رأس» الحركة باغتيال قادتها يمكن أن يؤدي إلى نهايتها. لكن اغتيال الشيخ ياسين لم يُنهِ «حماس»، كما أن القبض على عبد الله أوجلان لم يُنهِ «حزب العمال الكردستاني». كما يُقال إن تلاشي مجموعات مثل «بادر-ماينهوف» في ألمانيا الغربية بالسبعينيات يبرهن على أن عمل الشرطة يمكن أن ينجح. لكن من السخف مقارنة مجموعات صغيرة من أبناء الطبقة الوسطى المضطربين بحركات تحظى بدعم سياسي حقيقي مثل منظمة التحرير الفلسطينية أو «جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني» في السلفادور. وأخيرًا يُستدل بسريلانكا على أن الحل العسكري يمكن أن ينجح. لكن سريلانكا لا تثبت شيئًا من هذا القبيل. فقد نجح الرئيس راجاباكسا في هزيمة «نمور التاميل» فقط لأن قائدهم، فيلوبيلاي برابهاكاران – الذي اعتُبر عبقريًا عسكريًا معظم حياته – تبيّن في نهاية المطاف أنه «أحمق عسكري»، بحسب تعبير أحد الوسطاء النرويجيين الذين عملوا في عملية السلام. لو أنه تمسّك بحرب العصابات بدلًا من محاولة هزيمة الجيش السريلانكي في حرب تقليدية، لكان على الأرجح ما يزال يقاتل في الأدغال حتى الآن. كما أن الأساليب التي استخدمها الجيش السريلانكي للقضاء على «النمور» ليست أساليب يمكن أن يستخدمها أيٌّ من الحكومات الغربية التي تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأخيرًا، على الرغم من انتهاء الحرب في سيريلانكا عام2009، وغياب أي مؤشر – لحسن الحظ – على عودة حملة إرهابية، فإن المشكلة السياسية المتعلقة بحقوق التاميل ما تزال دون حل، وسيستمر التوتر ما لم تُحل.

صحيح أن نظامًا استبداديًا يستطيع، باستخدام قوة غير مقيّدة وبحجب كامل للمعلومات، أن يقضي على حركة إرهابية في الشيشان أو في أي مكان آخر. لكن كما اكتشفنا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن كل ما يفعله بهذا هو وضع المشاكل في «ثلاجة عميقة»؛ فهي ستعاود الظهور عاجلًا أو آجلًا. ظن حافظ الأسد أنه حلّ مشكلة التمرّد الاسلامي عام 1982 عندما قتلت قواته عشرات الآلاف من المدنيين في مدينة حماة. لكن كما اكتشف ابنه بشار بعد ثلاثين عامًا، لم يكن قد حلّ المشكلة حقًا.

تشير خبراتنا الماضية إذن إلى أنه لا يوجد بديل يُذكر عن التحدث إلى جماعة مسلحة إذا أردنا أن تتوقف عن القتال.

في فبراير/شباط 2008، بعد أن غادرت الحكومة، جادلت في صحيفة «الغارديان» بأنه ينبغي لنا أيضًا التحدث مع «حماس» و«طالبان» وحتى «القاعدة». وكما كان متوقعًا، سخر زملائي السابقون في الحكومة البريطانية مني. أصرّوا على أنه بينما كان مقبولًا التحدث إلى الجيش الجمهوري الإيرلندي ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الأمر غير وارد مع «الإرهابيين الجدد» هؤلاء.

«التحدث إلى الإرهابيين لا يعني الاتفاق معهم»

لكن هل الإرهابيون الذين يسمّيهم البعض «موجة الإرهاب الرابعة» (بعد الفوضويين، والقوميين، والماركسيين) مختلفون إلى حدٍّ يجعلنا غير قادرين على الاستفادة من تجاربنا مع أسلافهم؟ أم أن القضايا في جوهرها سياسية – مهما بلغت بشاعة الوسائل المستخدمة – ولا تُحل إلا بوسائل سياسية؟ صحيح أن طموحهم في ممارسة العنف أكبر. فبدلًا من قتل عدد محدود من الأشخاص، كما كان يفعل الجيش الجمهوري الإيرلندي أو منظمة «إيتا» الباسكية في اسبانية في تفجير سيارة أو اغتيال، يريد هؤلاء قتل آلاف الناس. لكن الفوضويين في القرن التاسع عشر كان لديهم الطموح ذاته – وعلى أية حال، فإن عدد القتلى لا يغيّر من الطبيعة الأخلاقية للإرهاب. فقتل شخص بريء واحد خطأ تمامًا مثل قتل ألف، وقد يكون أكثر صدمة أحيانًا. وصحيح أن «الإرهابيين الجدد» يستخدمون «العمليات الانتحارية» لتعظيم تأثير الرعب الذي يخلفونه، لكن العدميين الروس فعلوا ذلك أيضًا – كما أن فن التفجير الانتحاري، بما في ذلك استخدام النساء كمفجّرات انتحاريات، قد تمّ إتقانه على يد «نمور التاميل» في الثمانينيات.

يُقال إن عنفهم قائم على الدين، ولذلك من المستحيل التفاوض معهم – كما عبّر أحد الوزراء الإسرائيليين السابقين: «عندما يدخل الله على خط المفاوضات، فإن الله لا يساوم». لكن لا يوجد دليل على أن الجماعات الإسلامية المسلحة أصعب في إشراكها من الجماعات العلمانية؛ فقد تحققت تسويات مع حركات إسلامية مسلحة، من بينها «حركة آتشيه الحرة» في إندونيسيا و«جبهة مورو الإسلامية للتحرير» في الفلبين. كما كان يُقال إن أهداف هذه الجماعات «نهايةُ الزمان» ومطالبها غير قابلة للتفاوض، ومن ثم يستحيل التعامل معها.

صحيح أنه من غير المرجح أن توافق أي حكومة على إنشاء «خلافة عالمية»، لكن الجماعات التي واجهناها في الماضي قدمت أيضًا مطالب لا يمكن قبولها. لم تكن أي حكومة بريطانية لتوافق على إيرلندا موحّدة رغماً عن رغبة غالبية سكان إيرلندا الشمالية. لكن عندما بدأنا الحوار مع الجمهوريين الإيرلنديين، اكتشفنا أنهم مستعدون لقبول شيء مختلف.

قد يكون المسؤولون الحكوميون قد انتقدوني قبل ست سنوات، لكنهم في الفترة التي تلت ذلك تجاوزوا على ما يبدو شعورهم بأن التحدث إلى هذه الجماعات أمر «مستحيل تمامًا». فقد تفاوضت الحكومتان الإسرائيلية والأمريكية الآن مع «حماس» حول إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، عام2011 وحول وقف إطلاق النار الأخير في غزة، عام2014،وإنْ كان ذلك بصورة غير مباشرة. وفي أفغانستان، وبعد «طقوس تودّد» طويلة، تفاوضت الحكومة الأمريكية أخيرًا مع «طالبان» على إطلاق سراح الرقيب بَوْوِ برغدال قبل أشهر قليلة، مقابل الإفراج عن خمسة سجناء في غوانتانامو.

حتى «القاعدة» لم تعد تبدو مستبعدة تمامًا من دائرة الحوار. تعتقد إليزا ماننغهام-بولر أن «القول إنك لن تتحدث إليهم أبدًا، ولن تحاول حتى، أمرٌ غير حكيم في رأيي... نحن بالطبع بعيدون جدًا عن أي شيء يمكن أن نسمّيه مفاوضات، حتى لو كان ذلك ممكنًا، لكن التفكير في هذه الأسئلة وبذل الجهد لمحاولة بدء مثل هذه الأحاديث يجب أن يكون نقطة بداية». ليتضح لاحقًا أننا مستعدون للتحدث إلى هذه الجماعات من «الجيل الرابع» رغم أن القاعدة قبل سنوات فقط كانت توحي إنه يستحيل التعامل معهم.

الآن نواجه الجماعة التي تسمي نفسها «الدولة الإسلامية» (داعش)، وهي أحدث من يتحدانا من الإرهابيين. ومرة أخرى، واجهناهم بردّ فعل عاطفي قائم على الهول الذي تولّده أفعالهم عمدًا. اتفقنا على قصفهم وأصررنا على أننا لن نتحدث معهم أبدًا؛ لأنهم – كما نقول – مختلفون تمامًا عن أي جماعة إرهابية التقيناها من قبل.

بالطبع هناك اختلافات. فعنفهم أكثر فظاعة من عنف «القاعدة»، وعلى عكس كثير من الجماعات الإرهابية السابقة، فإنهم – مثل «بوكو حرام» في نيجيريا – يحتلون أراضي ويسيطرون عليها. لكن هذه المرة، ينبغي لنا أن نتوقف ونفكر فيما فعلناه في مواقف مشابهة سابقًا. نحن بحاجة إلى وضع استراتيجية طويلة الأمد للتعامل مع أي تهديد يمثّلونه، بدلاً من اختيار ردود فعل عفوية مرة أخرى لإرضاء استطلاعات الرأي. ستشمل هذه الاستراتيجية بالتأكيد إجراءات أمنية – فإذا شعر الإرهابيون بأن لديهم فرصة للنصر، فسوف يواصلون القتال.

لكننا سنحتاج أيضًا إلى معالجة مظالم المجتمع السني في العراق، وإلى فصل البعثيين السابقين وأعضاء جيش صدام السابقين – الذين يمنحون الحركة قوتها الحقيقية – عن الجهاديين. ومع أن «داعش» قد لا ترغب في التحدث إلينا الآن، فإننا نحتاج إلى البدء في بناء قناة اتصال معهم، كما فعلنا مع الجيش الجمهوري الإيرلندي عام 1972، حتى نتمكن من التواصل. في مرحلة ما، سنحتاج إلى التفاوض مع «التطرّف الإسلامي العنيف»، سواء في هذه الصورة أو في صورة أخرى، إذا استمرت أفكاره في التمتع بدعم سياسي، وإذا أردنا إيجاد حل مستدام للصراعات في المنطقة. ومن غير المحتمل أن يختفوا ببساطة. علينا أن نتذكر أن المفاوضات نادرًا ما تنجح من المحاولة الأولى؛ فهي تمرّ بعدة جولات، ولا يُتوصل إلى اتفاق عادةً إلا عندما تصل الأمور إلى «مأزق متألم للطرفين»، حيث يدرك كل طرف أنه لا يستطيع أن ينتصر عسكريًا.

كما لا ينبغي أن نتوقع أننا سنقضي على الإرهاب إلى الأبد حتى لو نجحنا في التعامل مع «القاعدة» و«داعش»؛ فستظهر جماعات جديدة، وسيظل الإرهاب موجودًا دائمًا. إنه التوأم القبيح للديمقراطية، وقد نشأ معها. فإذا لم تستطع الأقليات أن تحقّق مطالبها عبر صندوق الاقتراع، فإنها قد تلجأ أحيانًا إلى عنف شديد لجذب الانتباه وتحقيق مطالبها.

ومع ذلك، نواصل التعامل مع الإرهاب كما لو كان شيئًا يمكن «حله» أو «الشفاء» منه. يبحث بعض الخبراء عن حل في التكنولوجيا. يمكن للطائرات من دون طيار، والرادارات المخترقة للأدغال، وتقنيات الحرب الإلكترونية أن تساعد في مكافحة الإرهابيين لفترة، لكن الإرهابيين سرعان ما يجدون طريقة للالتفاف على هذه الوسائل، كما أن التكنولوجيا تساعدهم هم أيضًا على تطوير وسائل أكثر فتكًا للهجوم. استخدام الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يجعل من الأسهل تعقّب الإرهابيين، لكنه في الوقت نفسه يسهل عليهم تنظيم أنفسهم دون أن يُكتشفوا. لن يكون هناك «علاج سحري» للإرهاب، وعلينا أن نتوقف عن انتظار معجزة. الحل يكمن في الأدوات الموجودة بالفعل بين أيدينا: القتال والتفاوض. ويعتمد النجاح على الجمع بين القوة العسكرية وبين تقديم مخرج سياسي.

أهم ما تعلمته، فوق كل شيء، من السنوات السبع عشرة الماضية، هو أنه لا وجود لنزاع «غير قابل للحل» مع جماعة مسلحة – مهما كان داميًا أو صعبًا أو قديمًا. حتى عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعثّرت لعقود، ستفضي في النهاية إلى اتفاق دائم. حقيقة أنها فشلت مرات كثيرة من قبل لا تعني أنها ستفشل دائمًا؛ وسيُبنى أي اتفاق نهائي على الإخفاقات الماضية والدروس المستفادة منها، كما حدث في إيرلندا الشمالية.

من اللافت مدى السرعة التي يمكن أن ينتقل بها صراع ما من كونه يُنظر إليه باعتباره «غير قابل للحل» إلى صراع يبدو أن حله كان «حتميًا» بمجرد توقيع اتفاق. قبل الاتفاق، وحتى في مراحل متأخرة جدًا من العملية، تؤكد «الحكمة التقليدية» أن النزاع لا يمكن حله؛ لكن قبل أن يجفّ حبر الاتفاق، يكون الناس مستعدين للقول إنه كان حتميًا. يعزون ذلك إلى أحداث خارجية مثل نهاية الحرب الباردة، أو تأثير أحداث 11 سبتمبر، أو الظروف الاقتصادية المتغيرة. لكن هذه «الحكمة التقليدية» خاطئة.

كما أنه لا يوجد نزاع غير قابل للحل، فإنه أيضًا ليس حتميًا أن يُحل في لحظة معينة من التاريخ. الاعتقاد بأن الحل «حتمي» خطر يكاد يماثل الاعتقاد بأن النزاع لا يمكن حله. فإذا جلس الناس ينتظرون «نضج» النزاع ليصبح جاهزًا للتفاوض، أو ينتظرون «قوى التاريخ» لتحله عنهم، فلن يُحل أبدًا. وإذا أُديرت المفاوضات إدارة سيئة، فسوف تفشل؛ ولهذا السبب يستحق الأمر أن نحاول التعلم من تجارب الآخرين. التعامل الفعال مع التهديد الإرهابي يتطلّب قيادة سياسية، وصبرًا، ورفضًا لقبول «لا» كجواب. نحن بحاجة إلى مزيد من القادة السياسيين القادرين على تذكّر ما حدث في المرة السابقة – والمستعدين لتحمّل المخاطر اللازمة.

الطورانية: جانب من القومية التركية

بقلم جورج ج. أرناكيس – جامعة تكساس

- هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) -

- *Arnakis, George G. (1960). "Turanism: An Aspect of Turkish Nationalism". Balkan Studies. 1: 19–32.*

في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وكما هو معروف عمومًا، انزلقت الدولة العثمانية بعيدًا عن المدار البريطاني ووقعت تدريجيًا تحت النفوذ الألماني. كان ذلك في الوقت الذي بدأ فيه مكتب الخارجية البريطانية، بعد نصف قرن من الالتزام بمبدأ الحفاظ على سلامة الإمبراطورية العثمانية باعتبارها حاجزًا أمام التوسع الروسي، يتسامح، أو حتى يدعم، الحركات القومية لشعوب البلقان ومطالبها ضد تركيا.

في مطلع إدارة غلادستون، عام 1880، حصلت مونتينيغرو، بفضل التأييد البريطاني والروسي معًا، على منفذ في دولسينيو (أولتشيني)، وبعد عام واحد أُجبر السلطان عبد الحميد الثاني على التنازل عن تساليا لليونان. وبعد ذلك، في مناسبات عدة، أبدت لندن اهتمامًا خاصًا لصالح الكريتيين والأرمن، وذكّرت السلطان بالتزامه بإدخال الإصلاحات وفقًا للمادتين 23 و61 من معاهدة برلين.

لم تكن بريطانيا أقل إزعاجًا في نظر الأتراك بسبب محاولاتها اقتطاع أجزاء من الأراضي العثمانية أو إقامة موطئ قدم لها في أطراف الإمبراطورية المنهارة. فاحتفاظها بـ قبرص واحتلالها مصر، الأول تماشياً مع الطموحات اليونانية، والثاني في معارضة صريحة للقومية المصرية، شكّلا ضربتين قاسيتين لمكانة السلطان – الخليفة. وبصورة عامة، فإن سياسة غلادستون في الشرق الأدنى، وهو المعروف بتوجهه الفيلهيليني (المحب لليونان) وبحماسه الديني، اصطدمت بالمشاعر الإسلامية، ونتج عن ذلك رد فعل تمثل في تصاعد موجة الولاء الإسلامي في أرجاء الشرق الأدنى، على أمل أن تجد أصداءها لدى المؤمنين في الهند وفي المستعمرات البريطانية والفرنسية في أفريقيا.

بعد سقوط غلادستون في يناير عام 1886، لم تشهد العلاقات الأنغلو-عثمانية إلا تحسناً محدودًا. فقد دعمت بريطانيا مطالب بلغاريا بشأن روميليا الشرقية ومارست ضغوطًا دبلوماسية على عبد الحميد لإجباره على القبول بنتائج انقلاب فيليبوبوليس. ومن وجهة نظر إسطنبول، لم يكن فقدان روميليا الشرقية ليُعوَّض بحصار

الأمير ألفرد لليونان الذي حال دون هجومها على مقدونيا. مثل هذا الهجوم، لو وقع دون استعداد كافٍ من الجانب اليوناني ودون دعم خارجي، كان سيمنح السلطان فرصة تحقيق نصر سهل يعيد له جزءًا من هيبته المفقودة. وهكذا، بينما استاء اليونانيون من الإجراءات البريطانية القاسية، لم يكن للأتراك ما يشكرون عليه بريطانيا.

بعد اتحاد "بلغاريا‌ين"، أخذ النفوذ البريطاني في صوفيا يتراجع تدريجيًا، بينما عادت العلاقات الروسية-البلغارية، التي تعرضت لاهتزاز شديد بسبب أزمة عام 1885، إلى طبيعتها، وبلغت ذروتها في المرحلة الأخيرة من نضال الإمارة من أجل الاستقلال عام 1908.

وفي مطلع القرن العشرين، لم تعد المسألة البلغارية ذات أهمية كبرى تعكّر صفو العلاقات بين روسيا والدولة العثمانية، جزئيًا لأن روسيا كانت منشغلة بمغامراتها في الشرق الأقصى، ولم تعد تولي "الرجل المريض في أوروبا" اهتمامًا كبيرًا. أما الإمبريالية السالزبورية في بريطانيا، فقد اصطدمت بسياسة ألمانيا الممتدة على محور برلين – فيينا – القسطنطينية – بغداد، إذ كانت السياسة البريطانية تميل في ذلك الوقت إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية.

أضفت زيارتا القيصر الألماني فيلهلم الثاني عامي 1889 و1898 بريقًا دراميًا على سياسة الاندفاع نحو الشرق (Drang nach Osten). وكان الخبراء العسكريون الألمان، من طراز فون دير غولتز، هم من ساعدوا عبد الحميد على تحقيق نصره السهل على اليونانيين في ربيع عام 1897 عندما كانت مسألة الحكم الذاتي في كريت على المحك.

في أعقاب النصر، قام حشد مسلم، بمشاركة جنود أتراك، بإحراق القنصلية البريطانية في كانديا (هيراكليون) وقتلوا نائب القنصل وموظفيه، مما دفع القوات البريطانية إلى احتلال الجزيرة وإعدام عدد من الأتراك الكريتيين انتقامًا لذلك. ونتيجة أكثر خطورة، أُجبر جيش السلطان على إخلاء كريت، التي أصبحت بعد ذلك حكمًا ذاتيًا تحت مفوض سامٍ هو الأمير جورج اليوناني، وبوصاية من المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا.

وهكذا بدا أن المسألة الكريتية في طريقها إلى الحل، لكن طوال أزمة البلقان امتنعت ألمانيا، وغالبًا النمسا-المجر، عن أي عمل يمكن أن يُفسَّر بأنه عدائي تجاه الباب العالي.

وفي تلك الأثناء، أصبحت الاتفاق الودي (الوفاق الودّي) بين فرنسا وروسيا محور السياسة الخارجية الفرنسية لجيل من الفرنسيين الذين ما زالوا يتذكرون حرب عام 1870، وتم بذلك تمهيد الطريق لتشكيل الوفاق الثلاثي، الذي لم يعد أمرًا غريبًا بعد هزيمة روسيا في الشرق الأقصى. كان من السهل إدراك أن الخوف من القوة الصاعدة لألمانيا أجبر الأسد البريطاني والدب الروسي على الدخول في شراكة من شأنها أن تترك آثارها في الشرق الأدنى، سواء في السلم أو في الحرب.

وفي مطلع القرن العشرين، برزت حوادث معادية للأتراك، غالبًا بتحريض فرنسي، في القسطنطينية، وأنذرت بظهور اصطفافات سياسية جديدة. كانت الإمبراطورية العثمانية تبحث بالفعل عن العون من برلين.

ومع اشتداد التنافس بين الوفاق الثلاثي والقوى الجرمانية وظهوره على الساحة الشرقية، انقسم المنظّرون السياسيون في تركيا إلى ثلاث جماعات، سعت كل منها إلى تحديد موقع الإمبراطورية ليس فقط في تعاملها مع المعسكرين المتنازعين، بل في مفاهيم أكثر جوهرية تمس وجود الأمة التركية ومصيرها المستقبلي.

كانت الجماعة الأولى هي الجامعة الإسلامية (Pan-Islamism)، والثانية هي العثمانية (Ottomanism)، والثالثة هي الطورانية (Turanism).

الجامعة الإسلامية (اتحاد الإسلام – İttihat-i İslam) كانت تهدف إلى توثيق رابطة جميع المسلمين تحت لواء السلطان – الخليفة والأتراك، بينما أكدت العثمانية (Osmanlılık) على تنمية جميع الجماعات العرقية والدينية في الإمبراطورية بشكل منسجم.

أما الطورانية (Turanism) فكانت على النقيض من كلتا الفكرتين. إذ أن لكل مدرسة من هذه المدارس الفكرية أيديولوجيتها الخاصة و"أسطورتها" الخاصة. إن التفاعل بين هذه التيارات الثلاثة، واختفاؤها في دوامة الحرب العالمية الأولى، يمثل فصلًا ختاميًا ملونًا من تاريخ السيطرة العثمانية الطويلة في الشرق الأدنى. ومن بين هذه التيارات، كانت الطورانية تحمل الطابع الأصيل للأيديولوجيا التركية، واقتربت أكثر من جذور القومية التركية، ومن ثم فاقت غيرها أهمية وتأثيرًا.

الطورانية – المفهوم والجذور:

يمكن تعريف الطورانية أو الطورانية الشاملة (Pan-Turanism) بأنها الاتجاه نحو توثيق الصلة بين الأتراك وموطنهم الأصلي شبه الأسطوري، أي الهضبة الآسيوية الوسطى، التي كان الفرس يطلقون عليها، بعبارة فضفاضة، اسم توران.

الملك الأسطوري لتوران، أفراسياب، الذي يُعتقد أنه حكم الأراضي الواقعة شمال فارس في القرن السادس قبل الميلاد، هو بطل ملحمة الشاهنامة للشاعر الفارسي الفردوسي، ووفقًا للتقاليد المنتشرة على نطاق واسع، فإن الأبيات التي تصف خراب قصره المأهول بالعنكبوت والبوم، تلاها محمد الفاتح عندما زار أنقاض القسطنطينية لأول مرة عام 1453.

غير أن إشارة الفاتح إلى أفراسياب لا ينبغي أن تُفهم بوصفها دليلاً على نزعة طورانية أعقبت سقوط القسطنطينية؛ فالرجل كان مثقفًا وذا ميول رومانسية، وقد أنشد الشعر الفارسي ليؤكد فكرة زوال مجد الدنيا (sic transit gloria mundi)، تمامًا كما فعل سكيبيو الإفريقي الأصغر (Scipio Aemilianus) حين تلا أبياتًا من الإلياذة على أنقاض قرطاج المحترقة قبل ستة عشر قرنًا.

في ذروة القوة العثمانية، لم تكن التوجهات الفكرية للدولة طورانية بل إسلامية خالصة تقريبًا.

لقد مثّلت الطورانية في أواخر أيام الإمبراطورية العثمانية إنكارًا فعليًا للتقليد الإسلامي بين الأتراك، إذ مجّدت القومية العرقية التركية في مواجهة العالمية الدينية العابرة للأعراق التي مثلتها جماعة المؤمنين (الأمة الإسلامية).

كان الشركاء الذين يُنتظر أن ينضموا إلى الأتراك في عهدهم الجديد من المجد هم: التتار القرم، والأذربيجانيون، والتركمان، والأوزبك، والقرغيز، والكازاخ، والبشكير، إلى جانب قبائل صغيرة أخرى منتشرة على امتداد السهوب الأوراسية من البحر الأسود حتى فلاديفوستوك — مثل البلقار والنغاي والقميك والتشوفاش والشيشان والأودمورت والياكوت وغيرهم الكثير.

أما الدائرة الخارجية لفكرة توران فكانت تشمل الأعراق المغولية في آسيا — التيبتيين والمانشو والصينيين والكوريين واليابانيين — وكذلك المجموعات الفنلندية–الأوغرية من الأوروبيين — الفنلنديين والهنغاريين والبلغار.

ولدى الحالمين بالطورانية لم تكن هناك حواجز دينية، كالمسيحية أو اليهودية أو البوذية، قادرة على منع التقارب الثقافي والسياسي بين أعضاء الأسرة التركية المترامية الأطراف. ومع أن أصواتًا معارضة سُمعت أحيانًا، فإنها لم تكن ضعيفة.

فالشباب الأتراك المتحمسون، مثل أنور باشا، لم يروا في الكوزموبوليتية الدينية سوى عائق، واقترحوا استبعاد كل الشعوب ذات الأصول التركية التي كانت قد اعتنقت المسيحية أو ديانات غير إسلامية، مثل الجاجاوز. ومع ذلك، وبصرف النظر عن هذه الاختلافات، ظلّ الأساس المميّز هو الأصل العرقي التركي.

وهكذا كانت الطورانية، في جوهرها، رد فعل على البنية الاجتماعية التقليدية في الإمبراطورية العثمانية، حيث وفّر الإسلام نظامًا اجتماعيًا وأيديولوجيةً وطريقة حياة.

لقد دفعت انحدارات الإمبراطورية في مطلع القرن العشرين كثيرًا من العقول الواعية إلى التساؤل عن فعالية المبادئ والممارسات الإسلامية وسط عالم متغير سريع الإيقاع وثوريّ الطابع. ومع ذلك، بقي السؤال الحتمي قائمًا:

محاصرون من جهة بإمبرياليات القوى الكبرى، ومن جهة أخرى بقوميات الشعوب الخاضعة لهم — غير المسلمين في أوروبا، وغير الأتراك في آسيا وأفريقيا — أدرك الأتراك أن فكرة العثمانية لم تعد سوى ذكرى غامضة وعبارة خاوية.

كانت تلك الذكرى مرتبطة باسم مدحت باشا (1822–1884) ورفاقه المصلحين، أي الجيل الأول من الشباب الأتراك الذين لمع نجمهم خلال أزمة عام 1876–1878، ثم اختفوا تحت وطأة حكم عبد الحميد الاستبدادي أو قضوا بقية حياتهم لاجئين سياسيين في أوروبا الغربية.

وبوصفها شعارًا، استغل عبد الحميد الثاني فكرة العثمانية (Osmanlılık) كأداة انتهازية، فقبل نظريًا مبدأ الدولة متعددة القوميات، وسوّى الفوارق الدينية والعرقية، بالقدر الذي يخدم بقاء نظامه ويحافظ على وحدة إمبراطوريته.

كان عبد الحميد أيضًا طورانيًا إسلاميًا (بان-إسلاميًا)، من غير أن يُبالي بالتناقض بين العثمانية والجامعة الإسلامية. من المشكوك فيه أنه كان صادقًا في أيٍّ منهما؛ إذ كان يتنقل بينهما وفقًا لما تفرضه مشكلات اللحظة، فيتبنّى العثمانية كـ"وصفة للاستهلاك المحلي"، ويُظهر الجامعة الإسلامية بوصفها رسالة يوجّهها إلى القيصر فيلهلم الثاني "صديق الثلاثمئة مليون مسلم".

كانت خطبة القيصر في دمشق في الثامن من نوفمبر عام 1898، التي وصف فيها نفسه بصديق المسلمين، من أبرز مظاهر هذا التقارب الظاهري.

نشأة جمعية الاتحاد والترقي (İttihat ve Terakki Cemiyeti)

ورث الجيل الثاني من الشباب الأتراك، الذين أسسوا جمعية الاتحاد والترقي عام 1889، بقايا العثمانية والجامعة الإسلامية من النظام الحميدي.

لكن كليهما كان قد استُنفد وفقد زخمه.

ارتبط بالعثمانية الجديدة مفهوم الفيدرالية، الذي كان لا يزال في مراحله الغامضة ولم يكن له وزن يُذكر في نظر الأقليات غير التركية التي تمسكت بحزم بامتيازات نظام الملل، كما أن الجامعة الإسلامية أثبتت عجزها كذلك.

وقد تهاوت الجامعة الإسلامية كفكرة سياسية نهائيًا عندما فشلت الدعوة إلى الجهاد (الحرب المقدسة) التي أعلنها السلطان – الخليفة عام 1914 في إثارة حماسة المسلمين في الإمبراطورية البريطانية، وتلقّت ضربة قاضية عندما تمرّد العرب على إخوانهم المسلمين الأتراك بعد عامين فقط.

آنذاك، اتجهت أذهان أكثر أعضاء الاتحاد والترقي حيوية وجرأة إلى الطورانية، باعتبارها قوة مركزية جديدة يمكنها أن توحّد الأمة. ولوقتٍ قصير بدت الطورانية وكأنها سلاحٌ مضادّ للتيارات المعادية للأتراك مثل العمومية السلافية (Pan-Slavism) والفكرة الكبرى اليونانية والقومية العربية التي تبنّاها الحسين شريف مكة.

وفي الوقت نفسه، كانت الطورانية نظيرًا آسيويًا للقومية الجرمانية (Pan-Germanism) حين تحالفت تركيا مع الإمبراطورية الألمانية، ووجّهت أساسًا ضد روسيا، التي كانت في حالة حرب مع كل من الأتراك والألمان.

لقد شكّلت الحرب ضد روسيا في الولايات الشرقية، والتحالف مع الألمان والبلغار والمجريين، وخيبة الأمل من العثمانية والجامعة الإسلامية، وأزمة التنظيمات (Tanzimat)، وفقدان المقاطعات الأوروبية خلال حروب البلقان، كلها مجتمعة، الظروف النفسية الملائمة لظهور الطورانية.

وفي مواجهة النكبات، اتخذت الطورانية شكلًا قوميًا متعصبًا ضيق الأفق؛ إذ رأى معظم دعاتها أن الهدف الطوراني يتمثل في إقامة هيمنة تركية على شعوب آسيا الوسطى، أو في تنظيم "آسيا الوسطى التركية" تحت السيطرة التركية، على غرار "أوروبا الوسطى الألمانية" (Mittel-Europa) التي حلم بها الألمان. وكان الأساس والمنطلق في هذا البناء الجديد هو ذاته العرق التركي المشترك.

<u>من "الترك" إلى "العثماني": تحوّل الهوية:</u>

مثل هذا الاتجاه ما كان ليخطر ببال في القرن التاسع عشر؛ فالتقاليد القديمة التي ربطت لفظة "ترك" بالفلاح أو البدوي غير المتعلم كانت لا تزال سائدة في ثمانينيات ذلك القرن.

وكان هناك تمييز واضح بين التركي المدني المثقف (العثماني) والرجل الريفي البسيط.

كانت لغة الفلاح تُعدّ "التركية الخشنة (kaba Türkçe)" الممجوجة في الأوساط الراقية، بينما لغة المدن كانت التركية العثمانية المفعمة بالتراكيب العربية والفارسية.

لم يكن يخطر ببال أحد آنذاك إقامة أي صلة مع الأتراك الشرقيين.

حين زار المستشرق والمستكشف المجري الشهير هيرمان (أرمينيوس) فامبيري (1832–1913) إسطنبول في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، صُدم لرؤية المتعلمين العثمانيين يرفضون أي علاقة بالأتراك الرحّل في آسيا الوسطى.

وقد فسّر فامبيري رغبة العثمانيين في التنكر لأصولهم العرقية على ضوء تأثير الإسلام، معتبرًا أن نزعة نزع الطابع القومي (Entnationalisierung) التي تميز الإسلام قد بلغت أقصاها في الإمبراطورية العثمانية.

مسار "إزالة الطابع التركي":

إن عملية إزالة الطابع التركي (de-Turkification)، التي أدت إلى فقدان الخصائص المنغولية واندثار المؤسسات القومية القديمة تحت القشرة الإسلامية – العثمانية، تعود إلى القرون الأولى لاستقرار الأتراك في الأناضول والبلقان.

وفي عهد سليمان القانوني (1520–1566) كانت هذه العملية في أوجها، ويمكن القول إن نهايتها تزامنت مع السنوات الأخيرة من حكم عبد الحميد الثاني الذي أُطيح به عام 1909.

من النهضة الأدبية إلى القومية الثقافية:

يمكن تتبّع جذور الطورانية في صعود النزعة العلمانية داخل المجتمع التركي. فالحركة القومية التركية، في بداياتها، كانت — كغيرها من الحركات القومية — حركة ثقافية وفكرية بالدرجة الأولى.

كان روادها من الأدباء والمفكرين، زعماء الأدب الجديد (Edebiyat-ı Cedide)، وعلى رأسهم:

- إبراهيم شناسي (1824–1871)،
- ضياء باشا (1825–1880)،
- نامق كمال (1840–1888)،

وكلهم شعراء وكتّاب قصص عبّروا عن تطلّع الشعب إلى الحرية الوطنية.

وقد أصبح مسرح "الوطن" (Vatan) لنامق كمال، الذي عُرض لأول مرة عام 1873، عملاً كلاسيكيًا ما زال يثير الحماسة الوطنية حتى اليوم.

كما برز مؤرخون جدد أعادوا تفسير الماضي مركزين على الحقبة ما قبل الإسلامية، ومن أبرزهم:

أحمد وفيق باشا (1823–1891)،

أحمد جودت باشا (1822–1895)،

سليمان باشا (1836–1892).

لكن من الخطأ الاعتقاد بأن هؤلاء الشعراء والمؤرخين قد أداروا ظهورهم للإسلام، فهم لم يكونوا طورانيين خُلّصًا.

- لقد سعوا بالأحرى إلى إبراز موقع تركيا كجسر بين الشرق والغرب، وإلى تمجيد الشعب العادي بوصفه أساس الأمة.

كان نامق كمال، أكثر من غيره، يعبّر عن لسان الناس ببساطة وبلاغة، ودعا إلى العودة إلى إسلام أنقى وإلى مؤسسات عثمانية أصيلة ارتبطت بفترة الصعود. وفي الوقت نفسه، كان يؤيد اتباع الغرب في حضارته المادية فقط.

أما الشريعة (Sheriat)، فكان يرى ضرورة استبدالها بتشريعات حديثة، ولكن من دون إلغاء الخلافة أو السلطنة. كما دعا إلى نبذ الممارسات غير التركية – الإسلامية مثل تعدد الزوجات وحجب النساء والخلط بين الدين والقومية في نظام الملل، والتصوف والفَتَويّة. ودعا بالمقابل إلى إحياء القيم التركية الأصيلة، التي رأى أنها تتوافق مع القيم الأوروبية الحديثة.

من ثورة 1908 إلى بروز زعماء الفكر القومي:

تعبّر برامج جميع الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد ثورة تركيا الفتاة — مثل الاتحاد والترقي والوفاق الليبرالي والليبراليين المعتدلين والشعبيين والمجددين والراديكاليين — بدرجات متفاوتة عن موقع تركيا المزدوج بين الشرق والغرب.

وفي هذا السياق، تُعد كلمات المفكر الكبير ضياء غوك ألب (Ziya Gökalp، 1876–1924) نموذجية:

" بلد الترك ليست تركيا،وليس تركستان،بلدهم هي طوران ،الأرض الخالدة"(من قصيدته: طوران)

كان غوك ألب يستخدم كلمة ملّت (millet) القديمة لتدل على المفهوم الحديث لـ «الأمة»، وقد تبناها الأتراك الشباب ثم الكماليون من بعدهم.

ويُحسب للأتراك الشباب أنهم منحوا طموحاتهم القومية مضمونًا واقعيًا، ولم يبددوا طاقاتهم في أحلام الغزو الآسيوي البعيدة.

الطورانية بين الأدب والفكر السياسي:

بعد أن وجدت الطورانية موطئ قدم لها في تركيا، ظلت فكرة أكاديمية ورومانسية الملامح، لكنها أصبحت في الوقت نفسه الطليعة الفكرية للوطنية التركية.

استُلهمت جزئيًا من أعمال الكاتب الفرنسي ليون كاهون (Léon Cahun)، لا سيما كتابه

Introduction à l’histoire de l’Asie: Turcs et Mongols des origines à 1405 (باريس، 1896)،

الذي تُرجم إلى التركية عام 1899 وكان له أثر هائل في الفكر التاريخي التركي.

ظهرت مجلات وصحف حملت الفكرة الطورانية إلى الجماهير، مثل:

- توران (Turan) وروميلي (Rumeli) في سالونيك،
- ترك يوردو (Türk Yurdu – الوطن التركي) وجنش قلمْلر (Genç Kalemler – الأقلام الشابة) في إسطنبول.
كما تأسست أندية مثل الترك أوجاغي (Türk Ocağı – الموقد التركي)، التي أصبحت مؤسسات نشطة في نشر الفكر القومي.

وكان لجامعتين دور بارز في تطور الطورانية:

- جامعة إسطنبول داخل تركيا،
- جامعة قازان في روسيا.
فقد تدفق بينهما قبل عام 1914 سيل متواصل من الكتب والصحف والطلاب. جاء إلى إسطنبول شبان كثيرون من أراضي توران للدراسة، واستمرت الاتصالات الثقافية بين الأتراك في الإمبراطوريتين العثمانية والروسية خلال العقد الفاصل بين ثورة 1905 الروسية واندلاع الحرب العالمية الأولى.

في تلك السنوات الحاسمة، كانت مدن مثل باكو وقازان وتومسك وأستراخان وغيرها تصدر صحفًا تركية يشارك فيها كُتّاب من تركيا مهتمون بفكرة توران.

الطورانية في جمعية الاتحاد والترقي:

عندما أُسِّست جمعية الاتحاد والترقي مقرّها في سالونيك عام 1906، اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على المثقفين الطورانيين. وزاد عدد هؤلاء بعد التجربة القصيرة للعثمانية عقب ثورة 1908.

وبرز ضياء غوك ألب، الذي أدرك عبثية العثمانية أو زيفها، زعيمًا فكريًا للجنة الثلاثية الحاكمة من زعماء الاتحاد والترقي، ثم لاحقًا للمؤسس مصطفى كمال (أتاتورك).

وقد عبّر غوك ألب عن جوهر فكر الطورانية في قصيدته الشهيرة «توران» التي يقول في مطلعها:(بلد الترك ليس تركيا بل طوران).

وربما كان هذا الاتحاد الروحي الذي يتحدث عنه غوك ألب معنويًا أكثر منه سياسيًا، لأن إقامة إمبراطورية طورانية جامعة كان حلمًا صعب التحقيق حتى في حال انتصار ألمانيا.

انتشار الفكرة في روسيا وآسيا الوسطى:

وجدت فكرة الوحدة الروحية الطورانية صدى مشجعًا داخل الإمبراطورية الروسية.

وكان من رواد الحركة الطورانية هناك:

- شهاب الدين المردجاني (Shihab ed-Din el-Mardjani، 1815–1889)،
- عبد القيم النصيري (Abd-ul-Kayyam en-Nasseri، 1824–1902) من قازان،
- والتتري إسماعيل غاسبرينسكي (إسماعيل غاسبرالي، Ismail Gasprinski، 1851–1914) المولود قرب بخشي سراي في القرم.
  أسس غاسبرينسكي صحيفة ترجمان (Tercüman – المترجم) في بخشي سراي، وكانت زوجته صحراء خانم شقيقة المفكر يوسف أقجورا أوغلو (Yusuf Akçuraoğlu، 1876–1933).

وُلد أقجورا بالقرب من نهر الفولغا، وقضى طفولته في إسطنبول، ثم عاد إلى روسيا عبر باريس بعد ثورة 1905، حين رُفعت القيود عن الأقليات القومية.

وبين الثورتين الروسية والتركية كان ناشطًا في الحزب الدستوري الديمقراطي الروسي ومحررًا بالاشتراك مع أياز إشاقي (Ayaz Ishaki) في جريدة قازان محبيري (Kazan Muhbiri – مراسل قازان).

وفي عام 1908 عاد إلى إسطنبول، وبعد ثلاث سنوات أسس مجلة ترك يوردو (Türk Yurdu – الوطن التركي).

يوسف أقجورا: المؤرخ الفيلسوف

كانت محاضرات أقجورا حول جنكيز خان وتيمور لنك أحداثًا فكرية بارزة في تركيا آنذاك، وقد نُشرت على نطاق واسع.

وكان موضوعها المركزي أن الأتراك أسسوا أعظم إمبراطورية في التاريخ، سواء كقادة سياسيين أو كمحاربين، وأن الدم التركي قادر على إحياء مجتمع فاسد مترهل.

ومثل غيره من الطورانيين، عارض أقجورا الجمود الإسلامي وتأثيرات الثقافة العربية والفارسية، معتبراً أن الإسلام استُخدم ضد التركِية من قبل أعداء الأتراك، وأن عقيدته القائمة على القدر قد أنهكت حيوية الأمة التركية.

وقسّم أقجورا التاريخ الإسلامي إلى ثلاث مراحل:

1. المرحلة العربية
2. المرحلة الفارسية،
3. المرحلة التركية التي، برأيه، ستتفوق على سابقتيها.

ورأى أن العنصر التركي سيهيمن من الآن فصاعدًا على تاريخ تركيا والإسلام والحضارة بفضل قيمه الجوهرية الممتدة إلى أصل «العرق الأورالي – الألطائي الموهوب».

وبالقدر الذي كان فيه ضياء غوك ألب المنظّر القومي لمصطفى كمال، كان يوسف أقجورا فيلسوفه التاريخي.

لقد كان بحق أب النظرية القومية المتطرفة التي حظيت بالاعتراف الرسمي في تركيا خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

نقد الطورانية داخل تركيا:

بطبيعة الحال، أثارت الطورانية بما فيها من نزعة حربية ورومانسية انتقادات شديدة من بعض المفكرين.

أشار الكاتب أحمد فريد إلى أن على الشعب التركي أن يكون محافظًا في علاقاته الخارجية وألا ينجر وراء مغامرات،.

لكن هذه الأصوات المعارضة ضاعت وسط ضجيج المتحمسين للطورانية الذين أصرّوا على تمجيد جنكيز خان وتيمور لنك لا كمجرد فاتحين، بل كأبطال للحضارة التركية.

الطورانية في عهد أتاتورك (1923–1938):

إنّ تأثير كلٍّ من ضياء غوك ألب ويوسف أقجورا خلال عهد مصطفى كمال أتاتورك يفسّر استمرار بعض الرموز الطورانية في الجمهورية الجديدة.

فقد ظهرت خلال تلك الفترة نظريات وملامح فكرية عدة مستوحاة من الإرث الطوراني، من أهمها:

- نظرية اللغة التركية التي سعت إلى ردّ جميع اللغات القديمة إلى أصل تركي مُفترض.
- نظرية الأصل التركي للحضارة الغربية التي ادعت أن جذور الثقافة الأوروبية ضاربة في آسيا الوسطى التركية التركية.
- تنقية اللغة التركية من الكلمات العربية والفارسية، وإحياء الأسماء التاريخية مثل:

  أتيلا،تيمور،ألب،أرطغرل،بابر.

- اعتماد الذئب الرمادي (Bozkurt) — وهو الرمز الذي زُيّنت به رايات الطوكيُو (Tu-Kiu) في القرن السادس الميلادي، ثم رايات الجيش التركي خلال الحرب العالمية الأولى — شعارًا وطنيًا؛ ظهر بعد ذلك على العملة والطوابع الرسمية للجمهورية.

- وأخيرًا، الاهتمام المتزايد بالتاريخ التركي ما قبل الإسلام، الذي أصبح أحد ركائز الهوية القومية الحديثة.

وهكذا ظلّت الطورانية قوة ثقافية كامنة، حتى بعد أن جرى التخلي عنها سياسيًا باسم الصداقة التركية–السوفييتية في السنوات الأولى للجمهورية.

نهاية أنور باشا وموقف مصطفى كمال:

لم تُمحَ من الذاكرة صورة أنور باشا، أحد قادة الشباب الأتراك، الذي قُتل في الرابع من أغسطس 1922 أثناء محاولة يائسة لإثارة تركستان ضد الاتحاد السوفييتي.

ورغم أن مصطفى كمال تبرأ رسميًا من سياساته، فقد ظلّ ذكره حاضرًا في الوجدان القومي.

في أثناء حرب الاستقلال، كان كمال بحاجة إلى كل دعم ممكن من الاتحاد السوفييتي، فرفع الشعار الواقعي:

وبعد النصر، سعت تركيا إلى السلام وحسن الجوار مع السوفييت لبناء جمهوريتها الحديثة.

وكانت مشكلات الاتحاد السوفييتي شبيهة بتلك التي واجهتها تركيا بعد الحرب، بل وفي النصف الأول من الفترة ما بين الحربين العالميتين.

ومن أجل مواجهة الأخطار المشتركة بواقعية، اتفقت تركيا وروسيا على تسوية سلمية لمسائلهما الإقليمية:

- تخلّت تركيا عن باطوم، التي كانت من حقها وفق معاهدة بريست-ليتوفسك، واحتلتها قوات كمال في نهاية الحرب.
- في المقابل، تنازلت روسيا عن قارص وأرضروم، اللتين كانت قد استولت عليهما في حرب 1877–1878.

وفي مناخ من التفاهم التركي–الروسي، انعقد في باكو مؤتمر حضره 131 عالمًا ومندوبًا تركولوجيًا من 26 فبراير إلى 6 مارس 1926، وأعلنوا رغبتهم في التعاون الثقافي في السنوات المقبلة.

<u>الطورانية في القرن العشرين المتأخر:</u>

لا يمكن اليوم وضع الطورانية في الفئة ذاتها مع الجامعة الإسلامية أو العثمانية.

فمن ناحية، هي ذات خلفية أحدث، ومن ناحية أخرى، شهدت محاولات متكررة لإحيائها.

خلال الحرب العالمية الثانية، جرت محاولة فاشلة لإحياء الطورانية — على الأرجح بتشجيع ألماني — إذ ظهرت مجلات تحمل أسماء رمزية مثل:

- Bozkurt (الذئب الرمادي)،
- Tanrıdağ (جبل الإله) — وهو موضع أسطوري في آسيا الوسطى.

كما تأسست جمعيتان سريتان هما Gürcü وGöktürk (كوكبورُ)، وأنشئ عام 1942 الاتحاد الثقافي التركي الذي أعلن هدفه «الحفاظ على التراث الثقافي للأتراك الشرقيين».

وقد أقام هذا الاتحاد احتفالات عامة ببرامج تمثل جميع أقاليم توران الأسطورية.

لكن الحكومة التركية، لتهدئة اعتراضات السوفييت، اتخذت إجراءات قمعية ضد هذه الجمعيات، ثم — عندما باتت نتيجة الحرب واضحة — قدّمت 23 من زعماء الطورانيين للمحاكمة في الثامن من سبتمبر 1944.

كان من بينهم المؤرخ المعروف زكي وليدي طوغان (Zeki Velidi Togan)، أستاذ التاريخ في جامعة إسطنبول، واتُهموا جميعًا بـ «النشاطات التخريبية» و«الفاشية» و«العنصرية»، وحُكم على عدد كبير منهم بالسجن.

وأكد المسؤولون الرسميون — من الرئيس عصمت إينونو فما دونه — أن الاتحاد السوفييتي كان الصديق الوحيد لتركيا خلال حرب الاستقلال، وأن من غير المقبول المساس بتلك العلاقة.

من الحرب الباردة إلى الحاضر

غير أن تدهور العلاقات التركية–السوفييتية بعد عام 1945 أعاد إلى الواجهة الحديث عن الطورانية.

ورغم أن أحدًا لم يعد يتصور إمكانية بعثها كحركة سياسية جامعة، فإنها ما زالت تحمل أهمية فكرية وثقافية، خاصة في ظل وجود عشرات الملايين من الأتراك الشرقيين داخل الاتحاد السوفييتي .

ومن غير المستبعد أن تستعيد الفكرة حيويتها يومًا ما، سواء من خلال جماعات قومية ناشطة داخل تركيا، أو من بين نحو خمسةٍ وعشرين مليون تركي شرقي يعيشون في آسيا الوسطى.

فقد تدفعهم إمّا الرغبة في التعاطف مع التوجهات القومية التركية، أو الرفض لها، لكنّ النتيجة في الحالتين ستكون أن إحياء الطورانية سيؤثر في مستقبل الشعوب التركية على جانبي الستار الحديدي.

خاتمة

لقد بدأت الطورانية فكرةً رومانسية مستوحاة من الأساطير القديمة، وتحولت إلى أداة سياسية خلال الحرب العالمية الأولى، ثم إلى اتجاه ثقافي قومي في عهد الجمهورية الحديثة.

ورغم أنها لم تحقق يومًا حلمها السياسي بتوحيد الشعوب التركية الممتدة من البحر الأسود إلى تخوم الصين، فإنها تركت أثرًا بالغ العمق في تشكيل الهوية التركية الحديثة وفي سياسات الدولة القومية التي أرساها أتاتورك وخلفاؤه.

لقد اختفت الطورانية كبرنامج سياسي، لكنها بقيت حاضرة كفكرة ثقافية ورمزية تعبّر عن وعي الأتراك بتاريخهم العرقي وحنينهم إلى ماضيهم الآسيوي، بين واقعية الدولة الحديثة وأسطورة «توران» الخالدة.

المراجع

William L. Langer, European Alliances and Alignments, 1871–1890, New York, 1939

William Miller, The Ottoman Empire and Its Successors, Cambridge University Press, 1936

Edouard Driault and Michel Lhéritier, Histoire diplomatique de la Grèce de 1821 à nos jours, Paris, 1926

Th. S. Lascaris, Diplomatic History of Greece, 1821–1914, Athens, 1947

William L. Langer, The Diplomacy of Imperialism, New York, 1935

Sir George Hill, A History of Cyprus, Cambridge University Press, 1952

Sir Edwin Pears, Life of Abdul Hamid, London, 1917

Wade D. David, European Diplomacy in the Near Eastern Question, Urbana, Illinois Studies in the Social Sciences, XXV, 4, 1940

Hans Kohn, A History of Nationalism in the East, New York, 1929

L. S. Stavrianos, The Balkans since 1453, New York, 1958

J. Holland Rose, The Development of the European Nations, London, 1905

J. A. R. Marriott, The Eastern Question, Oxford, 1917

William Miller, “The Ottoman Empire and the Balkan Peninsula,” Cambridge Modern History, Cambridge, 1934

G. K. Aspreas, Political History of Modern Greece, Athens, 1922

Charles Jelavich, “Russo-Bulgarian Relations, 1892–1896,” Journal of Modern History, XXIV, 1952

Dwight E. Lee, “The Origins of Pan-Islamism,” American Historical Review, XLVII, 1942

Roderic H. Davison, “Turkish Attitudes Concerning Christian Muslim Equality in the Nineteenth Century,” American Historical Review, LIX, 1954

Gottherd Jäschke, Der Turanismus der Jungtürken, offprint from Die Welt des Islams, XXIII, Leipzig, 1941

The Shah-nameh of the Persian Poet Firdausi, London, 1832

Dimitrie Cantemir, Istoria Imperiulu Ottomanu, ed. Ios. Hodosiu, Bucharest, 1876

Appian, Punic Wars

Memoirs of Halide Edib [Adivar], London, 1926

Ernest E. Ramsaur Jr., The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908, Princeton University Press, 1957

A. B. Kuran, Inkilap Tarihimiz ve Ittihat ve Terakki, Istanbul, 1948

Ali Haydar Midhat, The Life of Midhat Pasha, London, 1903

Mehmet Zeki Pakalin, Midhat Pasha, Istanbul, 1940

I. Goldziher, “Djamal al-Din al-Afghani,” in Encyclopaedia of Islam, Leyden and London, 1913

Kerin K. Key, “Jamal ad-Din al-Afghani and the Muslim Reform Movement,” Islamic Literature, Lahore, Pakistan, October 1951

E. F. Knight, The Awakening of Turkey, London, 1909

T. Lothrop Stoddard, “Pan-Turanism,” American Political Science Review, XI, 1917

A. V. Vambéry, Das Türkenvolk in seinen ethnologischen und ethnographischen Beziehungen, Leipzig, 1885

E. J. W. Gibb, A History of Ottoman Poetry, London, 1904

Bernard Lewis, “History Writing and National Revival in Turkey,” Middle Eastern Affairs, IV, 1953

Kerim K. Key, An Outline of Modern Turkish Historiography, Istanbul, 1954

Anonymous, “Les doctrines et programmes des partis politiques ottomans,” Revue du Monde Musulman, XXII, 1913

Tarik Z. Tunaya, Türkiyede siyasi partiler, 1859–1952, Istanbul, 1952

Uriel Heyd, Foundations of Turkish Nationalism: The Life and Teachings of Ziya Gökalp, London, 1950

Niyazi Berkes, “Ziya Gökalp: His Contribution to Turkish Nationalism,” The Middle East Journal, VIII, 1954

Martin Hartmann, “Aus der neueren osmanischen Dichtung,” Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen – 2. Abteilung: Westasiatische Studien, XX, 1919

Tekin Alp [Moses Cohen], Türkismus und Pan-Türkismus, Weimar, 1915

M. Hartmann, “Le panislamisme et le pantouranisme,” Revue du Monde Musulman, XXII, 1913

Léon Cahun, Introduction à l’histoire de l’Asie: Turcs et Mongols des origines à 1405, Paris, 1896

Djemal Pasha, Memories of a Turkish Statesman, 1913–1919, New York, 1922

Ismail Gasprinski (Gaspirali), Tercüman newspaper, Bahçesaray

Yusuf Akçuraoglu, Üç tarz-i siyaset, Istanbul, 1904

M. A. Czaplicka, The Turks of Central Asia in History and at the Present Day, Oxford, 1918

Alexander Henderson, “The Pan-Turanian Myth in Turkey Today,” Asiatic Review, XLI, 1945

Charles W. Hostler, “Trends in Pan-Turanism,” Middle Eastern Affairs, III, 1952

George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, 1952

Charles W. Hostler, “The Turks and Soviet Central Asia,” The Middle East Journal, XII, 1958

Charles W. Hostler, Turkism and the Soviets: The Turks of the World and Their Political Objectives, New York, 1957

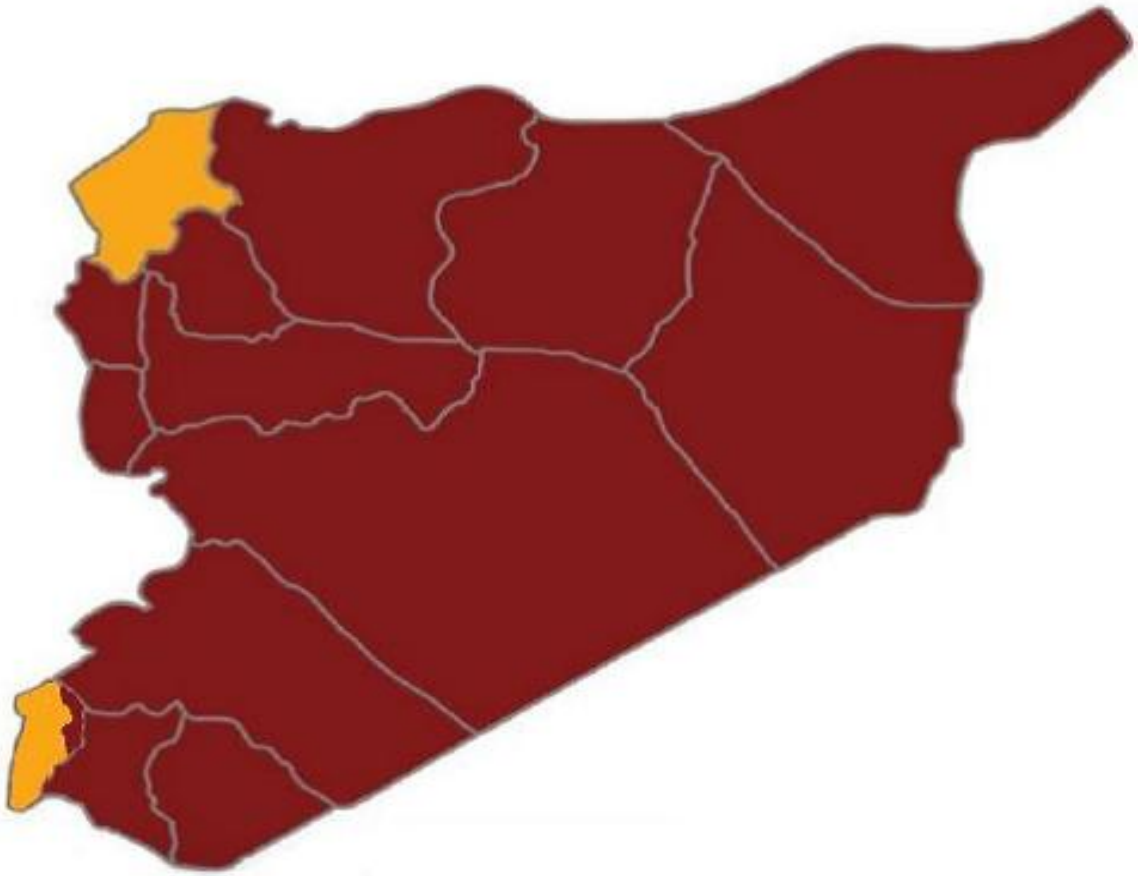

الفيسبوك موقعنا على

facebook.com/scppb.org

موقعنا على الانترنت

www.scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن

www.ahewar.org/m.asp?i=9135